



ماتحى للثريرة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السادسة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ٥ رمضان ١٣٩٨ هـ. الموافق ٧ آب ١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(العدد ١٦)

مجلس الوزراء

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة)

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

٣

أ - طلب اجازة مقدم من العضو سعادة السيد نعيم التل لمدة شهر اعتباراً من ٩٧٨/٨/٧

موافقة ٣

ب - معلرة مقدمة من العضو معالي السيد عبد الله الرجاوي

٤

ج - معلرة مقدمة من العضو معالي المهندس علي السحيبات

صفحة

- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ر/٤١/٤١/٨٧٥٤ المؤرخ في احويل الى ٤
- ١٩٧٨/٧/١٦ المضمن احالة مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ الى المجلس اللجنة المالية
- من اجل احالته الى اللجنة المختصة :
- ٤ - مقررات اللجنة الزراعية :
- أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٦ المضمن انتخاب السيد مروان الحمود رئيساً للجنة ٤ والدكتور محمد عضوب الزين مقررأ لها :
- ب - قرار اللجنة الزراعية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١٢ حول سياسة الدولة العامة ٥ في التصدير والتموين .
- ج - قرار اللجنة الزراعية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٢٦ ٦
- ٦ - قرار اللجنة المالية والادارية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٧/١٠ حول مشروع ٧ سوق عمان المالي لسنة ٩٧٨
- ٧ - قرارات لجنة الخدمات والمرافق العامة . ١٠
- أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١٢ ١٠
- ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١٢ ١٠
- ٨ - استكمال البحث بقرارات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية والتربوية بشأن ١١ مشروع قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ابتداءً من المادة (١٦) من المشروع
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ١٤ آب ٤٧٨ ٣٥

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ٧ اب ١٩٧٨ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة سمادة السيد نعيم التل وتغيب من الاعضاء معذراً معالي السيد عبد الله الريساوي ومعالي المهندس على السحيبات .

وحضر من الحكومة

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد حسن ابراهيم وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية .

معالي السيد فصام العجلوني وزير العمل

معالي السيد كابل الشريف وزير الاوتاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد مروان القاسم وزير التكوين .

معالي السيد سليمان عزار وزير الداخلية .

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالة .

معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية .

سيادة الشريف مواز شرف وزير الثقافة والشباب .

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني
اعلان افتتاح الجلسة
جدول الاعمال

السيد الامين العام

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع

موافقة نمني الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من سمادة السيد

نعيم التل

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

بعد التحية ، بالنظر لعزمي على السفر

الى الولايات المتحدة في ١٩٧٨/٨/٧ ، ارجو

التكرم باجازتي مدة شهر اعتباراً من ١٩٧٨/٨/٧

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

١٩٧٨/٨/٥

نعيم التل

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو .

الجميع :

موافقون

السيد الامين العام

ب - طلب معذرة مقدم من سمادة السيد

عبد الله الريساوي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تحية واحتراماً .

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم

لاسباب صحية .

وتقبلوا تحيتي

١٩٧٨/٨/٧

المعفو

عبد الله الريساوي

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو
المحترم
موانسون

السيد الامين العام

جـ - كتاب معذرة لاسباب رسمية من معالي
السيد علي السحيبات

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو قبول اعتذاري عن حضور الجلسة
التي ستعقد بتاريخ ١٩٧٨/٨/٧ وذلك بسبب
ارتباطي في المباحثات التي ستجري مع الوفد
السوري برئاسة سيادة وزير النقل .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
المهندس علي السحيبات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة معالي
العضو المحترم
الجبيج :

موانسون

السيد الامين العام

(٣) تلاوة الكتب الواردة

١ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الامم
رقم ر/٤١/٤/٨٧٥٤ المؤرخ في ١٩٧٨/٧/١٦
المتضمن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨
الى المجلس من اجل اخلاله الى اللجنة المختصة
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عبلا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث
لدولكم طياً (١٠٠) نسخة من قانون رخص
المهن لسنة ١٩٧٨ الذي تنوي الحكومة اصداره
كتأنيث مؤقت مع الاسباب الموجبة له وارجو
عرضه على مجلسكم المؤقت لبدء المظالمات
تيسره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مخير بشقرا

دولة رئيس المجلس

يحال الى الجنة المالية .
هل يوافق المجلس

الجبيج :

موانسون

السيد الامين العام

(٤) مقررات اللجنة الزراعية

قرار اللجنة الزراعية رقم (١) المؤرخ في
١٩٧٨/٥/٦ المتضمن انتخاب معالي السيد
مروان الحمود رئيساً للجنة والدكتور نحميد
عضوب الذين مقررا لها .
يتفضل معالي المقرر لتلاوة القرارات .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة احب ان استاذن المجلس ان قرار
اللجنة الزراعية فيما يتصل باجتماعها مع معالي
وزير الزراعة واية قرارات اخرى قد وزعت على
المجلس ويتصور لي اهمية جدول الاعمال ارجو
ان استطيع المجلس عذرا ومواقفه بانه لا لزوم
لتلاوتها في المرات القادمة بما هو رأي المجلس
الكريم ؟

الجبيج :

موانسون

دولة رئيس المجلس

ارجو من معالي المقرر الدكتور محمد
عضوب الزين التفضل للنص
السيد المقرر

يتلوا قرار اللجنة الزراعية رقم (١) تاريخ
١٩٧٨/٥/٦ .

قرار رقم - ١ -

اجتمعت اللجنة الزراعية يوم السبت الموافق
١٩٧٨/٥/٦ بحضور وبراثة دولة رئيس
المجلس وينصاب قانوني من السادة :

١ - مروان الحمود ، محمد الفرحان
د محمد عضوب الزين ، خالد الفياض ، سلطان
العنوان ، د عيسى القسوس ، جمال ابو بكر
وتقيب باجازة السيد سعيد الغزاوي
وتقيب السيد عبد المجيد الشريدة

وقر ما يلي :

١ - انتخاب السيد مروان الحمود
رئيساً .

٢ - انتخاب السيد محمد عضوب الزين
مقرراً لها .

اللجنة الزراعية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القرار ؟

الجبيج :

موانسون

ب -

السيد المقرر

يتلو قرار اللجنة الزراعية رقم (٢) المؤرخ
في ١٩٧٨/٦/١٢

قرار رقم - ٢ -

اجتمعت اللجنة الزراعية يوم الاثنين
الموافق ١٩٧٨/٦/١٢ برئاسة معالي السيد
مروان الحمود وبحضور معالي المقرر الدكتور
محمد عضوب الزين وبحضور السادة اعضاء
اللجنة :

١ - ميد المجيد الشريدة

٢ - الدكتور سعيد الغزاوي

٣ - الدكتور عيسى القسوس

٤ - محمد الفرحان العبيدات

٥ - جمال ابو بكر

٦ - خالد الفياض

وقد تغيب عن الاجتماع العضو السيد
سلطان ماجد العدوان .

وقد افتتح معالي رئيس اللجنة الاجتماع
بكلمة رحب فيها بالسادة الاعضاء ودار خلال
ذلك النقاش حول سياسة الدولة العامة في
التصدير والتموين وكما طرح امور من اجل
تحديد مهام اللجنة الزراعية كاولويات لبدء عملها
ثم جرى نقاش مطول حول تحديد ملاحة التموين
والزراعة كبادية اساسية عامة تخص الامور
الزراعية ووضع الصيغة المناسبة والطرق
الملائمة لمعالجة الانتاج الزراعي المحلي وكيفية
دعمه ومراعاة ظروف الاسداد مع مخرات الانتاج
المحلي وربط هذه الكتيبات المستوردة بوقت طرح

الانتاج المحلي خشية الاضرار بالحصائل المحلية
كما اشرت اللجنة القيام بجولات ميدانية لتكوين
مكرة عن الاحتياجات العامة للمزارعين وسد
الفجوة بين الدولة والمواطن وتثبيت الثقة بينهم
وايجاد الاتصال الوثيق بينهما كما تدارست اللجنة
من اجل العمل على النظر بالانتظمة والقوانين
من اجل سدالفجرات الموجودة واللازمة لتغطية
هذا النقص واصدار التوصيات المناسبة بها ،
كما ابدت استعدادها للمساهمة فيما يتعلق
بالامور التي تخص الشؤون الزراعية
والانتاج الحيواني وزيادة الثروة الحيوانية كما
تفضل دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي
وشارك اللجنة واستمع من رئيسها لما دار من
حديث وما ابدته اللجنة من وضع خطوط عريضة
وتطلعات مستقبلية ووضعها كخطة لاعمالها
ومهامها وذلك كاتقراحات عامة بناء تقييد القطاع
الزراعي بشتى نواحيه وميادينه وبجميع اطرافه
وقد خرجت اللجنة بالقرار التالي :

١ - النظر في مشاريع القوانين والتشريعات
المتعلقة بالشؤون الزراعية .

٢ - اقتراح التشريعات والاجراءات التي
من شأنها تطوير القطاع الزراعي وتنظيمه .

٣ - استعراض الخطط التنموية الزراعية
واقترح ما يمكن اتخاذه لتأمين حسن تنفيذ هذه
الخطط .

٤ - اقتراح السياسات التي من شأنها
الاسهام في تأمين الامن الغذائي للبلاد
والاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك سواء كان ذلك
على المدى القصير او البعيد مع الاخذ بعين الاعتبار
الاكثيات الوطنية المحلية والالتينية .

٥ - اقتراح الوسائل والاجراءات الكفيلة
برفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين
في القطاع الزراعي وخصوصاً ضمان دخل معقول
ومتوازن لهم لتأكيد استمرارية برنامج الاستثمارات
والتنمية القروية .

٦ - اية مسائل اخرى تتعلق بالارض
والزراعة .

٧ - دراسة الشكاوى المتعلقة بشؤون
الزراعة .

المقرر رئيس اللجنة الزراعية

مصدق الامين العام
عبدان بعيون

هكذا من الاصل

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على القرار ؟

الجميع :
موافقون

جـ -

السيد المقرر
يتلو قرار اللجنة الزراعية رقم (٣) المؤرخ
في ١٩٧٨/٦/٢٦ .

قرار رقم ٣ -

(اللجنة الزراعية)

عقدت اللجنة الزراعية للمجلس الوطني
الاستشاري اجتماعاً في تمام الساعة التاسعة
من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٦/٢٦ في
دائرة البحث العلمي في الجببية بتنسيق مشترك
معالي وزير الزراعة ومعالي رئيس اللجنة
الزراعية وبحضور جميع اعضاء اللجنة وفي بداية
الجلسة تحدث معالي وزير الزراعة السيد صلاح
جمعة عن الامور الهامة التالية :

— المتاعب والمقايض بالنسبة للأراضي
البعليمة .

— اورد معاليه ما جاء بخطة التنمية حول
التنسيق والتعاون المشترك القائم بين الوزارة
من ناحية والمؤسسات والدوائر صاحبة العلاقة
من ناحية اخرى .

ذكر معاليه عن نظام جديد هو « نظام
مشروع المجلس الاعلى للزراعة » وموجود حالياً
برئاسة الوزراء وتم مراعاة تنظيم الكفاءات من
حيث تشكيله في القطاع الخاص وخصوصاً
الذين يهتمون بالزراعة .

— لا بد من ذكر حقيقة ثابتة في مدى عناية
واهتمام الدولة بالمؤسسات الزراعية والمشاريع
الحيوية والتنموية كشروع وادي الاردن .

— تطرق معاليه من الزراعة البعلية ومدى
اهتمام نسبة كية من مزارعيننا على الاطار واسطى
تأثلاً ان المزارعين يعانون من تقلبات وهزات
تلق بهم شرراً وعن التقلبات في تسبب الانخفاض
من عام لآخر .

— تحدث السيد جمعة تأثلاً ان من واجباتنا
الاهتمام بالزراعات المروية والتي تعطى انتاجات

جيدة وترفع بمستوى الانتاج القومي وهذا
لا يعني بالضرورة اننا لا نستطيع الاستفادة من
الاراضي البعلية بالرغم من العراقيل مثل « تقلبات
المياه » فهناك باللواء الشمالي يقع طول المارس
الواحد عدة كيلومترات بينها عرض لا يتجاوز
البضعة امتار ولا يمكن استثماره الا عن طريق
روح التعاون الجماعي .

— مشكلة « حجرة السكان » من الريف
الى المدن وهذه الاعداد ستزداد في المستقبل كما
هو الحال في مناطق الجنوب .

— مشكلة « العمل الفريدي » وهذه
الظاهرة بحد ذاتها من امراض المجتمع العربي
ونعاني منها ايضاً بالاردن ومعالجة لذلك يتم
بتربس مخوم التعاون بين الناس .

ستقوم وزارة الزراعة بمشاهدات عديدة
عن طريق استخدام وسائل حديثة واسمدة
ومبيدات للآفات الزراعية بسياسة الوزارة
الرامية الى دعم وتطوير القطاع الزراعي واعطاء
أكبر كية ممكنة من الانتاج الزراعي .

— استبر معاليه تأثلاً ان العامل الرئيسي
الذي يهدد الزراعات هو عامل المطر ونحسن
لا نستطيع ان نتحكم بالمطر . ونصح معاليه
المزارعين بعدم زراعة القمح في مناطق الجفاف .

— خطة الوزارة تقوم على دعم وتشجيع
الناس على زراعة الزيتون والاشجار المثمرة
وتجدير الاراضي وخصوصاً المنحجرة منها وافتاح
المزارع بجدي وأهمية الزراعة البستانية .

— امتداد الوزارة على طريقة الحوار
والافتتاح لتغير خطة المزارع من زراعة موسمية
الى زراعة دائمة شجرية ودعم ذلك مائناً
نقدم إغراءات عديدة للمزارعين عن طريق
المنظمات الدولية كمنظمة الزراعة والاغذية .

— ذكر السيد جمعة تأثلاً بضرورة ان يبنى
المجلس الوطني اداة ضاغطة على وزارة الزراعة
لتوفير الامكانيات الملائمة والهادفة لتخصيب
اوضاع المزارعين .

— ضرورة انشاء غرفة زراعية على قرار
الغرفة الصناعية والتجارية وانا خطوه تشكيلة
اتحاد المزارعين في الاغواز الا بدالة اكيدة على
اهتمام الدولة بالزراعة والمزارعين .

السيد الامين العام
قرار اللجنة المالية والادارية رقم (٢) المؤرخ
في ١٩٧٨/٧/١٠ حول مشروع سوق عمان المالي
لسنة ١٩٧٨

يتفضل معالي المقرر السيد محمد الفرخان
العيبيدات

دولة رئيس المجلس
مقرر اللجنة المالية
امين بك

السيد امين شقير
نريد ان نعرف لماذا لا يصلني جدول الاعمال

دولة رئيس المجلس
الاعضاء في عمان يجب ان يسلم اليهم
جدول الاعمال في بيوتهم او مكاتبهم ويؤخذ
التوقيع .

حماد بك

السيد جمعه حماد
وانا كذلك لا يصلني جدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس
الابانة والرئاسة مواخذه على ذلك وشكراً
المقرر

السيد المقرر
دولة الرئيس الخط غير واضح (مابشوفش)

دولة رئيس المجلس
مدنان بك ارشد معالي المقرر .

او هل يحب معالي رئيس اللجنة المالية
ينتدب احد الاعضاء ما عدا معالي الاخ ابو احسان
نظرائه ما عم يسامدوه . تفعل يا سيدي
شرف ابو احسان . زبط النظارات عند الدكتور
كارلوس .

د. خليل السالم - المقرر
يتلو قرار اللجنة المالية والادارية رقم (٢)
تاريخ ١٩٧٨/٧/١٠ نيابة عن معالي مقرر اللجنة،

قرار رقم ٢ -

اجتمعت اللجنة المالية والادارية يوم
الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/١٠ برئاسة رئيس اللجنة
الدكتور خليل السالم وبحضور معالي مقرر
اللجنة السيد محمد الفرخان العبيدات واصحاب
المعالي والمطوعة والسعادة السادة :

— الاشارة الى دور المؤسسات الشبيهة
حكومية في تقديم الجهد الكبير لتطوير مستوى
المزارعين كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة
الاقتراض الزراعي والمنظمة التعاونية .

— مشكلة المرامي من المشاكل الهامة التي
تواجه قطاعنا الزراعي والتي اصبحت اطلال
من جراء الاعتداء عليها . فسياستنا الحرجية
هو الإبقاء على ما هو قائم واستيراد مسادة
الخشب من الخارج ولكن هذا لا يعني اننا لا
نستثمر الحراج عن طريق التحطيط السنوي .
وهناك معوقات بعدم توفر الايدي العاملة
وارتفاع اجورها فالاقتصاد من الدولة ومن
المواطنين عن طريق انشاء المدارس او اقامة
المنتزهات . ويجب ان لا يكون انشاء الابنية
سبباً او ذريعة لاستهلاك اراضي حرجية واكد
معاليه بضرورة تطبيق هبة القانون على المعتمدين
— واستمر معالي وزير الزراعة تأثلاً لدينا
امكانيات لتطوير الزراعة التي تعتمد على المطر
ولكن السبب يحول دون ذلك هو قلة رأس المال .
— من المشاريع الحيوية التي ثابت بها
الحكومة في الاراضي المرتفعة مشروع (توطين
البدو) .

— من المشاكل التي نعاني منها عدم
استغلال الملاك لارضه وتركها بدون استثمار
عن طريق انصرافه للعمل بالشركات وغيرها
من الاممال .

وفي ختام الاجتماع التي معالي السيد
مروان الحمود رئيس اللجنة الزراعية كلية شكر
شكر فيها السيد وزير الزراعة على ما قدمه
من استعراض وافي للقطاع الزراعي في الاردن
ومن استعداده واستعداد اللجنة لتكرار مثل
هذه اللقاءات للتوقوف على المشكلات الزراعية
بمؤكد ان اللجنة ستمثل ما في جهدها لدعم القطاع
الزراعي وتأييد الخطوات التي تطور الزراعة
في الاردن .

اللجنة الزراعية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القرار ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

كل ياعندنا بك

هكذا من الأهل

عبد الوهاب المجالي - عبد المجيد حجازي
وليد مصفور - الدكتور هشام الصباغ المدير العام لسوق عمان المالي واحد معاونيه .

ويعد الدراسة والاستماع الى شرح مدير السوق المالي ووجهات النظر التي ابداهها معالي رئيس اللجنة والسادة الاعضاء :

وافقت اللجنة على مشروع التعديل التالي:

قانون رقم () لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بحيث يصبح ما ورد فيها لمقرة (د) وتضاف اليها الفقرات التالية :

أ - بالرغم مما ورد في قانون رسوم الطوابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفويض البيع او الشراء التي تعطي من العملاء للوسطاء وشهادات تلك الاوراق المالية من رسوم طوابع الواردات .

ب - تستوفي رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقط ، وذلك بنسبة (١٥) بالالف من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الحرس الوطني ، ويستوفي السوق هذه الرسوم .

ج - بالرغم مما ورد في قانون الشركات او في انظمة الشركات المساهمة العامة المقبولة اوراقها المالية لدى السوق فانه لا يحق لهذه الشركات استيفاء اية رسوم على عقود تحويل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .
اللجنة المالية والإدارية
محضر الاجتماع للعام

عدنان يعين

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور اسحق

د. اسحق الفرخان

استيضاح بالنسبة لضريبة الحرس الوطني ارى وضع الاسماء على مسجلاتها .

السيد المقرور

في قانون ضريبة الحرس الوطني التي تصاك يحصل بمقتضاء اموال عامة من الطوابع على معاملات البيع والرهن والمقود الى اخره . وهذه ادرجت جزء . لكن رغم ان الحرس الوطني غير موجود لكن موجود القانون بتحصيل الرسوم .

د. اسحق الفرخان

اعتقد في مجتمع حديث ان توضع الاسماء على مسجلاتها ماذا كان في حرس وطني تفرض ضريبة . ما في حرس وطني لا تفرض ضريبة والضريبة تؤخذ بنسبة مقبولة . وحتى لا يكون هناك نوع من المخارقة في التسمية وان نكون دقيقين في التسميات .

السيد المقرور

دولة الرئيس اعتقد ان اشارة مثل هذا الموضوع في نطاق تطبيق قانون الحرس الوطني هو الافضل . هنا نحن فرضنا الرسم او وافقنا على فرض رسم شامل حتى لا يفرض رسم جديد على المعاملة . واما خطة تطابق الاسماء على المسجلات فهذه موضوعة ويمكن بحثها اثناء بحث قانون الحرس الوطني نفسه .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

السيد الرئيس لي ملاحظة وردت على الفقرة ج - حرموا على الشركات ان تستوفي اية رسوم على عقود تحويل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها . ولا اعرف لماذا حرمنا هذه الشركات ان تستوفي وان تعمل . فصدور سند ولا تأخذ خدمة او بدل خدمة .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرور

الحقيقة ان من الامور الاساسية في تنشيط سوق عمان المالي وزيادة الاستثمار في اسهم الشركات وسرعة تداولها وانتقالها تعني ان نيسط جميع الاجراءات وان نيسط الكلفة . ولا شك ان الشركة تقوم بخدمة عندها تصدر سند جديد بعد عملية البيع . غير اننا اثنا ان تكون هذه الخدمة جزء من خدمة الشركة للمساهمين وليس ان نتقاضى عليها عمولة . نعتقد بالنسبة للاسهم الصغيرة القليلة العدد (٢٥) قرش الحقيقة رسم كبير . ونظن ان الشركات المساهمة العامة الكبيرة تستطيع ان تتحمل هذه الرسوم دون ان تتأثر ارباحها كثيرا بذلك . ولكننا نفيد المستثمرين وخصوصا صغارهم وبذلك يمكن ان تقوم الشركة بهذا العمل . يضاف الى ذلك ان عقود البيع يمكن ان تكون هي اساس البيع . ليس من الضروري في كل مرة يجري التحويل ان يسجل ذلك وتصدر شهادة اسهم في اليوم الثاني . يمكن في اليوم الثالث يحدث ان تباع مرة ثانية . ولذلك يعني بدنا نيسط العملية ما يمكن ، ونرجو من الحاج ان يساعد في هذه العملية . عليها بانني اعلم ان هناك خدمة ولكن هذه الخدمة يجب ان لا تكلف ذلك المبلغ . وعلى الذي البعيد اظن ان المستفيد هو الشركة المساهمة اكثر من الخسارة المنتظرة من الحرمان من الرسم .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

سيدي بالنسبة للشركات المساهمة طرح اسهمها عدة مرات .

١ - تبديل المساهم يستدعي تبديل السهم .
٢ - كل سهم يؤخذ عليه ربع دينار . وهناك شركات مساهمة تتضرر لتغييره عدة مرات لذلك فمثل هذا الموضوع يجب ان ينظر فيه دون النظر الى المساهم سواء كان صغيرا او كبيرا الوسيط يأخذ ١٪ والشركة لا تأخذ . اعتقد ان في هذا ظلما . لذلك ارجو ان يعاد النظر في شطب الفقرة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ وليد مصفور

السيد وليد مصفور

الواقع ان الموضوع الذي ذكره السيد محمد علي بدير وارد . ان تغيير الشهادة للشركات يكلفها بعض المال . وانها اعتقد بان عدد الشهادات التي تغير خلال العام ليس بذلك الحجم والكلفة التي تطرا على هذا التعبير هي كلفة قليلة بالنسبة للشركات المساهمة الكبيرة وفي الشركات الصغيرة عادة لا يحدث اي تغير . لذلك اعتقد ان نترك المشروع كما جاء ونوافق عليه كما جاء وان تتحمل الشركات هذا المارق البسيط . التكلفة البسيطة التي قد تصل بالنسبة لأكبر الشركات مردود خمسة الاف دينار او خمسمائة دينار . واعتقد بان الشركات قادرة ان تتحمل هذا الردود وتترك المشروع كما جاء وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

اعتقد ان الرسم الذي تنوي الشركات ان تستوفيه لقاء اصدار شهادة جديدة للاسهم هو جزء من الخدمة التي يفترض في الشركة ان تقدمها لحامل السهم . وهي تدخل ضمن ما في النفقات الجارية لهذه الشركات . ولذلك فانه لا اؤيد فرض اي رسم على اصدار الشهادة الجديدة او تحويلها . واؤيد ابقاء قرار اللجنة المالية كما هو .

دولة رئيس المجلس

لدينا اقتراحين . اقتراح من ابو عصام بالتعديل وتحمل حامل السهم رسم بسيط للتغيير واقتراح من الاستاذ وليد مصفور وطاهر بك حكمت بان يبقى المشروع كما كان . نضع اقتراح الحاج ابو عصام للتصويت من يوافق على تعديل المساهم والمواطن رسم لهذا التغيير الذي يوافق على اقتراح الحاج محمد علي بدير يرفع يده .

السيد الامين العام

لا احيد

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
مع الاسف

اذن انتم توافقون على قرار اللجنة وتوصيتها كما جاءت من اللجنة . من يرفع يده للموافقة على قرار اللجنة كما جاء .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا ، انتهى القانون .
كمل يا عدنان بك .

السيد الامين العام

٧ - مقرر لجنة الخدمات والمرافق العامة
قرار لجنة الخدمات والمرافق العامة رقم (١) والمتعلق بانتخاب سعادة السيد علي البشير رئيسا للجنة وسعادة الدكتور محمد ربيع مقرر لها .

قرار رقم ١ -

اجتمعت لجنة الخدمات والمرافق العامة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/٥/٦ بحضور ورئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد الوزي ونصاب قانوني من السادة م . احمد الشويكي - حاد الفواز - نعمم التل - حاد المعاطلة - سليمان ارييبة على البشير - د . محمد ربيع - الدكتور جمال الشاعر - هائل ابو بريز - خلف ابو نوير .
وتففيب السادة سالم بن نجاد ، د . زهير ملحس ، وداد بولص ، شفيق زوايدة .

وقد قررت اللجنة باجتماعها ما يلي :-

- ١ - انتخاب السيد علي البشير رئيسا
- ٢ - انتخاب السيد د . محمد ربيع مقرر لها .

لجنة الخدمات والمرافق العامة
مصدق الامين العام
عدنان بعيون

ب -

السيد الامين العام

ب - القرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٦/١٢
لمجلس المجلس . وهو مشروع تنظيم فكار ومهام ومهام الخبجات التي ستولاها اللجنة

قرار رقم ٢ -

اجتمعت لجنة الخدمات والمرافق العامة صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٦/١٢ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد علي البشير وبحضور المقرر سعادة الدكتور محمد احمد ربيع والسادة اعضاء اللجنة وجميعهم .

وبعد ان رحب عطوفة رئيس اللجنة بالسادة الاعضاء افتتح الجلسة مستعرضا بعض التفاصيل التي قدتها للجنة كجدول اعمال لها مدار البحث كما حدد اطر ومهام ومهام الخدمات التي ستولها اللجنة كخطة عمل مستقبلية لها معتمدة لمباشرة اعمالها . ودار الحديث عن الخدمات الاجتماعية الموجودة في كل مدن وقري المملكة على ضوء التقرير الذي قدمه رئيس اللجنة ومن خلال المناقشة والمدايرة رات اللجنة وضع التقرير التالي :-

اولا :

القيام والمباشرة بعملها على اساس التنسيق فيما بينها وبين الجهات المختصة ذات العلاقة مع الحكام الاداريين في كل وحدة ادارية .

ثانيا :

القيام بزيارة ميدانية الى المدن والقري والريف من اجل الوقوف مباشرة على احتياجات المواطنين والالتقاء بهم على الصعيد الاجتماعي والميداني ضمن برنامج زمني مدروس ومن خلال الامكانات المالية المتاحة ووضع الاولويات لمثل هذه الخدمات .

ثالثا :

كما ارتأت اللجنة الطلب من دولة رئيس المجلس مخاطبة الحكومة بذلك لكي تقوم بدورها بمخاطبة الجهات المعنية بالخدمات من اجل ان تتعاون هذه الجهات مع اللجنة اثناء قيامها بالانجازات .

رابعا :

عرض ما توصل اليه اللجنة من تقارير وتوصيات نتيجة لهذه الزيارات على دولة رئيس المجلس .

مصدق الامين العام
عدنان بعيون

لجنة الخدمات والمرافق العامة

السيد الامين العام

٨ - استكمال البحث بقرار اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية والتربوية بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ابتداء من المادة ١٦ من المشروع .

دولة رئيس المجلس

المقرر سلمان بك

الحقيقة بمناسبة شهر رمضان المبارك امر كبير بان يصرف المجلس الجهد الطيب للانجاز والانتفاء من هذا القانون الهام .

السيد المقرر

يتلو . .

الفصل الثالث

مصادر التمويل والتنظيم المالي للمؤسسة

٨ -

الفصل الثالث

مصادر التمويل والتنظيم المالي للمؤسسة

المادة ١٦ - تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية :-

١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم .

ب - المبالغ الاضافية والغرامات والفوائد المستحقة بسبب التأخر في دفع الاشتراكات .

ج - ريع استثمار اموال المؤسسة

د - القروض التي تقدمها الحكومة لسد العجز المالي للمؤسسة .

هـ - الهبات والاعانات والتبرعات والوصايا والقروض اية وارادات اخرى يوافق المجلس على قبولها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ١٦

الجميع :

بوايعون

المقرر

يطلو المادة ١٧ -

المادة ١٧ - ١ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل او تلك التي تقطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة بيلادية على اساس ما يتفاوضون من الاجور في شهر كانون ثاني من كل سنة .

ب - تحسب الاشتراكات الاولى للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل لأول مرة بعد شهر كانون ثاني على اساس الاجر الكامل عن الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة .

ج - يلتزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه ويكون مسؤولا عن دفعها من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل وحتى تركه له شهرا بشهر ويعتبر كسر الشهر شهرا كاملا لغايات تطبيق احكام هذه المادة ويشترط في ذلك ان لا يلتزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها المؤمن عليه اجرا كاملا لا تحسب تلك المدة ضمن مدة التقاعد .

د - للمجلس ان يحدد طريقة احتساب الاجور الشهرية التي تتخذ اساسا لتحديد الشروط والاوزاع التي تتبع في تحصيل الاشتراكات .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ١٧ - كما تلاها المقرر .

الجميع :

موافقون

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس . السؤال ليس عن المادة ١٧ - وانما اذا تكن السيد المقرر ان ينوه بالتعديل الذي اجرتة اللجان حتى يتمكن المجلس المؤخر من اخذ قراره اذا كان يوافق على تعديل اللجان ام لا المشروع كما جاء من وزارة العمل ؟

السيد المقرر

اجري تعديلات واكثرها طفيف ووضع المشروع كما عدل . والمشروع بين ايديكم والذي بين يدي قرار اللجنة او القانون كما عدل .

هكذا من الاصل

دولة رئيس المجلس

الحقيقة اذا سمحت السيدة انعام الذي حصل ما يلي حضرت اربعة اجتماعات للجنيتين المختصتين وكان الوزراء المختصين موجودين. وكل تعديل حصل عليه موافقة من ممثلين الحكومة ومن الجنيتين المختصتين فاصبح القانون بصيغة جديدة هي ليست بعيدة تسبب اختلافا كبيرا او غارق الا اذا كان عندك انفا نقطة بالذات وانت عضو في اللجنة لاهية هذا المشروع ما صار خلافاً توجب ان نطرحها حتى يصير عليها تصويت . صار ثلاثي واتفاق .

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس . النقطة الاساسية هي ادارة اعمالنا والموافقة على الانظمة والقوانين وابداء الرأي . ولكن من الضروري ان المجلس يقرر بنفسه اذا كان يريد ان يبقى الصيغة كما وردت ام كما جاءت معدلة .

دولة رئيس المجلس

مصام بك .

السيد وزير العمل

الحقيقة دولة الرئيس الوزارة عملت دراسة مقارنة بين ما اجري عليه من تعديل على المشروع السابق . فعلا ما اجري عليه هو شيء طفيف . لكن موجود لدينا في النص حول كمال مادة من المواد . ناذنا كان اي واحد من الاخوان يريد حول اي مادة موجودة هذا الشيء اذا كان يريد المقرر الحقيقة بعد دراسة ما اجري من تعديل تبين انه لا يوجد هناك خلاف وهو يلتقي مع وجهة نظر الحكومة الموضوع مطروح بطبيعة الحال على المجلس بالدرجة الاولى .

دولة رئيس المجلس

هذا جواب على سؤال السيدة انعام الحقيقة .

المقرر .

السيد المقر

بسم الله الرحمن الرحيم .

المادة - ١٨ -

المادة ١٨ - ١ - على صاحب العمل ان يقدم للمؤسسة بيانات مفصلة تتضمن اسماء واجور العاملين والتدريب لديه وذلك على النماذج التي يقرها المجلس وان تكون هذه البيانات مطابقة لدفائره وسجلاته التي يحتفظ بها طبقا لقانون العمل وتحسب الاشتراكات وفقا لذلك .

ب - عند عدم توفر الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة لدى صاحب العمل او عدم مطابقة البيانات التي تقدمها للواقع فتحسب الاشتراكات وفقا لما تراه المؤسسة ويكون صاحب العمل ملزما بدفعها بمقتضى احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المادة - ١٨ - للتصويت . هل يوافق عليها المجلس ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المقرر

السيد المقرر

المادة - ١٩ -

المادة ١٩ - على صاحب العمل ان يؤدي الاشتراكات المتطلبة من اجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم الى المؤسسة خلال الخبسة عشر يوما الاولى من الشهر التالي للاستحقاق وفي حالة تاخره يدفع مائة تاخر قدرها (٢٪) شهريا عن الاشتراكات التي تاخر عن ادائها بحيث لا تزيد قيمة هذه الفاتحة عن (١٢٪) من قيمة الاشتراكات سنويا .

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

يا سيدي الحقيقة هناك تفاوت بين (١٢٪) و (٢٪) . (٢٤٪) تساوي (٢٤٪) ارجو ان تعدل الى (١٪) حتى يستقيم الموضوع .

يقول في السطر الثالث : - وفي حالة تاخره يدفع مائة تاخر قدرها (٢٪) شهريا عن الاشتراكات التي تاخر عن ادائها بحيث لا تزيد قيمة هذه الفاتحة عن (١٢٪) سنويا . اعتقد يستقيم اذا قلنا (١٪) بدلا من (٢٪) .

دولة رئيس المجلس

امين بك

السيد امين شقم

يا سيدي اوافق الحاج بدير على التغيير الى (١٪) .

دولة رئيس المجلس

ما رأي الحكومة ؟

السيد وزير العمل

الحقيقة دولة الرئيس اذا كانت (١٪) فهي تخفي صاحب العمل بعدم دفع الالتزام . من هنا جئنا بـ (٢٪) ووضعنا سقف حتى يكون في شيء من المعدل هي (١٢٪) وبالتالي فهي عملية مدروسة ولها مبرراتها .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

المقصود بـ (٢٪) هي عقوبة وليست فاتحة طبيعية ، لذلك اعتقد ان (٢٪) هي لاغراض السرعة في تنفيذ الالتزام لكنني لا ارى ضرورة للمبارة بحيث لا تزيد هذه الفاتحة مائة تاخر اما اقول ان التأخير بالايام والاسبوع وليس بالسنوات .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ وليد مصفور

السيد وليد مصفور

انا مع الاخ خليل في الشق الاول حيث ان المقصود بـ (٢٪) هي نوع من العقاب . ولكن ان نرفع (١٢٪) اي يصبح السقف مفتوح فهذا يصبح كبير جدا وغير مقبول ويزيد على الفاتحة المرجوة لذلك ارجو ابقاء النص كما ورد .

دولة رئيس المجلس

امين بك

السيد امين شقم

كلية فائدة تمنى توظيف مالي بشكل معين وهذه النسب يجب ان تحدد .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

لا يجوز ان نقول غرامة لانه عندها نفترض ارساله الى المحكمة في فائدة لان الاصل بدانا بفائدة (٢٪) بمعنى الفائدة تضاعف الى ان تصل (١٢٪) نفس النتيجة . هو حال صاحب العمل ان يدفع الاشتراكات شهريا .

دولة رئيس المجلس

دكتور ابو غوش

الدكتور يعقوب ابو غوش

يا سيدي هذا المشروع مر على لجنيتين ودرسوه مع ممثلين من الحكومة بندا بندا وترى دولتم ان لهذا المشروع صفة الاستعجال . لذلك اقترح بان يبدأ المقرر بقراءة المادة بان تقرأ كما جاءت من اللجنة وتطرح للتصويت ماذا ووفق عليها نخلص من المناقشات واذا لم يوافق عليها تطرح الاقتراحات .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير

السيد محمد علي بدير

بالنسبة لما قاله الاخ الدكتور خليل السالم اعتقد ان المادة التي عليها تؤمن ما قاله (غير الفاتحة) المادة (١٩) تقول (٢٪) فالفاتحة التي طلبتها لتصبح (١٪) المادة التي بعدها تقول - يلتزم صاحب العمل الذي لم يؤدي الاشتراكات من كل او بعض عماله او لم يؤدي الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية بأداء مبلغ اضافي قدره (٣٠٪) فوضعوا عليه غرامة (٣٠٪) فاعتقد ان الغرامة واردة ، ولذلك اري ان تعدل المادة ١٩ من (٢٪) الى (١٪) .

هكذا من الأفضل

دولة رئيس المجلس

المادة (١٩) لدينا عدة اقتراحات بشأنها الاقتراح الاول من الاخ بدير ويقول بان ننزلها الى (١) من يوافق السيد محمد علي بدير على هذا الاقتراح ؟ الى (١) وان تبقى (١٢) لم ينجح الاقتراح .

والاقتراح الثاني من الدكتور خليل السالم ويؤيده ايضا الاخ وليد عصفور . وهو اقتراح بان تبقى المادة كما جاءت وهو اقتراح من اكثر من مضمون . من يؤيد هذا الاقتراح ؟ وهو كما جاء من لجنة الصياغة بطبيعة الحال .

اصوات

موافقون

دولة رئيس المجلس

نجح الاقتراح شكرا .

ناتي للمادة - ٢٠ -

السيد المقرر

هناك اقتراح من الدكتور ابو غوش

دولة رئيس المجلس

اقتراح الدكتور يعقوب ابو غوش اتركه للمجلس ولا اعلق عنه ان يقر القانون كما جاء من لجنتي الصياغة .

المقرر

تدرج المواد مادة مادة ويسال من لـه اعتراض .

دولة رئيس المجلس

ان يقرأ المقرر المادة هذه دائما القراءة الاولى يجب ان تكون واضحة للمجلس ولا تخل بالوقت والانجاز .

السيد المقرر

يتلو المادة - ٢٠ -

المادة ٢٠ - يلزم صاحب العمل الذي لم يتطلع الاشتراكات من كل او بعض ماله او لم يؤد الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية باداء مبلغ اجمالي قدره (٢٠) من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدها دون اذار او اخطار مسبق .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

يا سيدي الحقيقة بعد ان اقريتم (٢) وان تضعوا ايضا (٣٠) هذا (خراب بيت يصير) الزمته ان يتطلع (٢) شهريا ثم تاتي وتقول اذا لم يؤد يدفع (٣٠) غرامة لمصارف عملية وصلت تقريبا (١٠٠) لذلك اقترح ان تصبح (٣٠) الى (١٠٠) .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

الحقيقة دولة الرئيس المادة (١٩) تختلف عن المادة (٢٠) من حيث المنسب والمضمون المادة (١٩) تتكلم عن العقد سواء عن عدد العمال او المبالغ المستحقة وتكلم عن التأخير المادة (٢٠) تتكلم اذا حصل تزوير في مدد العمال بان

د. خليل السالم

انقص عدد العمال او انقص في قيمة الاجور عندئذ يفرض المبلغ (٣٠) من قيمة الاشتراكات المتوقعة . اعتقد ان هذه المادة لن تطبق لان جميع اصحاب العمل على مستوى جيد من الدقة والامانة .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد المجيد حجازي

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي قد تكون الاجور الحقيقية ربما اكثر من الواقع ، وعن الاجور التي سجلها في مكتب المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

يا سيدي المفروض في صاحب العمل ان يقدم بيانات صحيحة . وهذه المادة كما تفعل الدكتور خليل وقال - قد لا تطبق - الا على الذين يقدمون بيانات كاذبة ومعلومات كاذبة والمفروض ان لا تقدم . ولذلك تبقى هي نوع من الخافز المانع بان لا يقدم احد بيانات كاذبة للجهات المختصة .

دولة رئيس المجلس

امين بك شقير

السيد امين شقير

يا سيدي هذه المادة قصد منها منع سوء التصرف ومنع التلاعب . اي الحيلولة بين سوء النية ومغادها مجموع الاجراءات . فينبغي ان تحصر في هذا المضمون وفي هذا المعنى .

الخطا هو في طبيعة الاشياء وفي طبيعة الناس لذا فان سوء النية وسوء القصد هو الذي ينبغي ان يعاقب عليه . ولذلك لا بد من ايضاح اي اجراء معرف لان الملاحظ في هذه المادة هو ما يكون سوء نية وسوء قصد .

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

يا سيدي في الحقيقة اولا ما زلت ارى ان (٣٠) رقم عال جدا . والثاني نسي الحقيقة ان يضاف بعد كلمة على اساس اجوره الحقيقية - عن قصد - يعني اذا كان عن قصد فيغرم . وان كان عن خطأ فلا يجوز تغريمه لماذا وضعنا عن قصد او عن سوء نية . اعتقد يستقيم الموضوع مع تعديل الفقرة .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

الحقيقة اذا وضعنا القصد وغير القصد والاهمال . يفقد النص معناه ويفقد اهميته ثانيا : - المفروض في رب العمل ان لا يهمل . لان الاهمال عليه عقوبة . مادام القانون يقول - عندك دفاتر سجل عمالك - اقتطع منهم شهريا فيجب ان يترك النص مطلق

دولة رئيس المجلس

هل لديك شيء معالي الاخ عبد الرؤوف .

معالي عبد الرؤوف الروابدة

انا اقول ان احتمال وقوع الخطا وارد لان الانتظامات تتم على جدول الرواتب . معنى ذلك انه كلما مقرر .

دولة رئيس المجلس

هل للحكومة تعليق على هذه المادة ؟

دولة رئيس المجلس

الاستاذ محمود الشريف

السيد محمود الشريف

هذه المادة قد ينشأ عنها بعض الخلافات بين مجلس المؤسسة واصحاب العمل . تقول يلزم صاحب العمل الذي لم يؤد الاشتراكات عن كل او بعض عماله او لم يؤد الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية . هذه تعاليم مطلقة . قد يقع خطأ غير مقصود . حينئذ سيوضع صاحب العمل تحت سلطة المجلس وينفع (٣٠) دون ان يكون هناك مرجع للتظلم قد تقع اختلافات في الاجتهادات لتفسير القانون الجديد الذي سيوضع موضع التطبيق . فتضع صاحب العمل تحت رحمة مجلس الادارة لتقرر عليه هذه الغرامة دون ان يكون هناك مرجع للفصل وتبيان النوايا . انا اعتقد ان في هذا ظلم وتجاوز على صاحب العمل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

بالنسبة للمادة (٢٠) ارجو ان تعدل كلمة يلزم الى - يلزم صاحب العمل - اما بالنسبة لاستعمال هذه السلطة بشكل يترك اصحاب المؤسسات تحت رحمة ادارة مجلس المؤسسة فان هذه النقطة يمكن ان تبحث امام القضاء ويمكن ان ترفع دعوى امام القضاء بمنع المطالبة . ولذلك اعتقد انه لا يحذور من ابقائها وان غرس المراجعة لاي قرار يتخذه مجلس الادارة نظل قائمية امام القضاء واقتراح ابقاء السادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

السيد سامي منصور

دولة رئيس المجلس

السيد سامي حسن منصور

خوفا من السنو . ان ينذر صاحب العمل

هكذا من الاهل

دولة رئيس المجلس
السيد السبول

السيد جودت السبول

يا سيدي احتفال وتوقع الخطأ وارد . ولا
اتصور أن القصد يمكن أن يؤدي لخلقية أي أمر
يقع . فالنص بصيغته الواردة مع ضمانات
الرقابة القضائية كل ذلك يكفل تحقيق الهدف
الذي توحي من إيراد النص بصيغته الحالية .
لذلك فاني أقترح طرحه للتصويت بهذه الصيغة .

دولة رئيس المجلس
شكرا .دولة رئيس المجلس
الاستاذ الصرايرة

السيد ممدوح الصرايرة

دولة الرئيس انسجاما مع المعنى ومع كلمة
لم يؤد الاشتراكات عن كل أو بعض وانسجاما
مع ما أشار إليه الأخ الحاج بدير . أن نصيب
كلمة (لم يؤدها) بدل يلتزم .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة جميع الملاحظات التي أبدتها
السادة الاعضاء هي أصبحت لتوضيح المقاصد
والمعاني من وراء هذه المادة . ولدينا اقتراحان
الاقتراح الاول . كما جاءت من لجنتي الصياغة
من يوافق على هذا الاقتراح ؟ كما جاءت من
لجنة الصياغة أو كما هو مرسوم املمكم .
عد يا عدنان بك .

السيد امين العام
الاكبرية .دولة رئيس المجلس
امين بك .

السيد امين شقير

يا سيدي هناك اقتراحين يجب ان يعطينا
اولوية في التصويت

دولة رئيس المجلس

اقتراح الحاج ممدوح مطروح للتصويت من
عليه ؟ باضافة (لم يؤدها) من يوافق عليه ؟

دولة رئيس المجلس

عد يا عدنان بك .

السيد الامين العام

(٢١) من (٥١) .

دولة رئيس المجلس

النتيجة (٢١) من (٥١)

لم ينجح الاقتراح

اقتراح باضافة بقصد من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام

ثلاثة

دولة رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح

المادة كما جاءت من لجنتي الصياغة بمعد

التوضيح من يوافق عليها ؟

عد يا عدنان بك

السيد الامين العام

بالاجماع

دولة رئيس المجلس

الاجماع . شكرا .

القرار

السيد المقرر

المادة - ٢١ -

١ -

المادة ٢١ - ١ - على صاحب العمل موافاة
المؤسسة ببيان باسماء العاملين لديه الذين
انتهت خدمتهم خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء
الخدمة .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (١) من
هذه المادة يلتزم صاحب العمل باداء
مبلغ اضافي قدره نصف دينار
من كل شهر يتاخر فيه من اخطار المؤسسة
بانتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك من تاريخ انتهاء
الخدمة حتى تاريخ ارسال ذلك الاخطار الى
المؤسسة ويتحدد هذا المبلغ بعدد المؤمن عليهم
الذين يتاخر صاحب العمل من الاخطار عنهم .

السيد المقرر

الفصل الرابع

اصابات العمل وامراض المهنة

المادة - ٢٤ -

السيد المقرر

الفصل الرابع

اصابات العمل ولاامراض المهنة

المادة ٢٤ - ١ - تتكون اموال تأمين

اصابات العمل والامراض المهنية من المصادر

التالية :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها

صاحب العمل وحده بواقع (٢ ٪) من اجور

المؤمن عليهم الذين يعملون لديه .

٢ - ريع استثمار الاشتراكات المنصوص

عليها في البند السابق .

ب - يجوز للمجلس ان يقرر تخفيض

الاشتراكات المقررة في البند (١) من الفقرة

(١) من هذه المادة بنسبة (٥٠ ٪) من قيمتها

اذا تولى صاحب العمل العلاج الطبي وصرف

البدلات اليومية للمصاب بالمعجز المؤقت عن

العمل طبقا لاحكام هذا القانون على ان يقدم

صاحب العمل للمؤسسة البيانات الملتزمة لذلك .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

يا سيدي الرئيس ، لا اعرف اذا كان القصد

ان نرفع الاسعار لان الشركات في الوقت الحاضر

تقوم بهذا العمل عن طريق شركات التأمين بواقع

حوالي (نصف ٪) فتريدون انتم ان تأخذوها لهذه

المؤسسة بواقع اربعة اشعاف ما يدفع اليوم .

(٢ ٪) هي تساوي اربعة اشعاف ما يدفع اليوم

من قبل الشركات عن طريق شركات التأمين

مقابل رسم يدفع مؤوي حول (نصف ٪) فرفعها

الى (٢ ٪) هذا عبارة عن تكاليف اضافية

تؤدي الى ارتفاع الاسعار ولذلك اقترح ان تكون

(نصف ٪) كما يدفع لشركات التأمين في الوقت

الحاضر .

دولة رئيس المجلس

المادة كما جاءت مع كلمة يلزم . الالتزام

جاء من خارجه وليس منه . هل يوافق المجلس

عليها .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

المادة ٢٢

المادة ٢٢ - اذا تبين للمجلس ان هناك

ظروفا قاهرة او حوادث مفاجئة حالت دون قيام

صاحب العمل باداء الاشتراكات المستحقة

او بعدم اخطار المؤسسة بانتهاء خدمة المؤمن

عليه في المواعيد المقررة فله ان يقرر اعفاء

صاحب العمل من دفع المبالغ الاضافية والغرامات

المنصوص عليها في المواد (١٩ و ٢٠ و ٢١) من

هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المادة مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون .

السيد المقرر

المادة - ٢٣ -

المادة ٢٣ - اذا عهد صاحب العمل بتنفيذ

العمل لماقول وجب عليه اخطار المؤسسة باسم

ذلك الماقل وعنوانه قبل تاريخ بدء العمل

بالسبوع على الاقل . ويعتبر صاحب العمل

والمماقل الاصل والي ماماقل مرعي اخر

مسؤولين مسؤولية قضائية من الوفاء

بالالتزامات المقررة بمقتضى هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع :

موافقون .

هكذا من الله جميل

دولة رئيس المجلس
دكتور كارلوس
الدكتور كارلوس ديمس

يا سيدي اود ان اسأل هل (نصف) هي مقابل العلاج أم مقابل ماذا ؟

دولة رئيس المجلس
راي الحكومة .

معالي عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة
المقصود بهذا التامين ثلاثة أنواع من التامينات .

اولها : المعالجة الطبية للؤمن عليهم من الاصابة .

ثانيا : تامين راتب لهم خلال الاصابة .
ثالثا : اذا اصيب بالمعجز الدائم فيؤمن راتب تقاعد لهم .

دولة رئيس المجلس
ما هو رأي الحاج بهذا الخصوص ؟

السيد محمد علي بدير
سيدي اولا : العنوان لي ملاحظتين عليه

الفصل الرابع اصابات العمل وامراض المهنة .

الحقيقة الموضوع الذي نبحت عنه هو الموارد المالية وليس الاصابات او المنفعة من الاصابات .

النقطة الثالثة هنا مكتوب عن الاصابات :
تتكون اموال تامين اصابات العمل والامراض المهنية فقط . لم يجري فيها لا التعميل ولا عدم العمل . نحن الآن نبحت المادة (٢٤) وعندنا نصل الى المادة (٢٥) نبحتها . هذه المادة تقول تتكون اموال تامين اصابات العمل والامراض المهنية من المصادر التالية : - هذه المصادر التي يذكرها القانون هي الان قائمة في الشركات على اساس التامين لدى شركات التامين وتكفي حوالي ربع ما هو مطلوب الان . ولذلك لم يكن اعترافي على وجود المادة . كان اعترافي على النسبة . لاننا سنحصل نسبة أعلى بكثير مما تكلف في الوتيت الحاضر بحوالي اربعة اضعاف والتعميل غير منصوب عليه في قانون العمل ويقوم بدفعه صاحب العمل او من يؤمن لدينه .

دولة رئيس المجلس
دكتور كارلوس ديمس

الدكتور كارلوس ديمس
هذه الخدمات ، خدمات التامين تذكرها المادة (٢٥) .

دولة رئيس المجلس
يعني المادة (٢٥) تغطي المادة التي تبليها يا معالي وزير العمل ؟

معالي وزير العمل
الحقيقة هي محسوبة على هذا الاساس وتدرت (٢) صراحة حتى تكون عادلة وحتى تكون المؤسسة تادرة على هذه النسبة .

دولة رئيس المجلس
يعني (٢) تغطي كل المادة (٢٥) ؟

معالي وزير العمل
نعم .

دولة رئيس المجلس
اذن اقتراح السيد محمد علي بدير مطروح للموافقة للتصويت من يوافق على التعديل (نصف) ؟

من يوافق على اقتراح السيد محمد علي بدير ؟

ما حدا وافق يا حاج .

السيد محمد علي بدير
لكن انا قلت تقريبا ندفع (نصف) منها ليس ضروري ان تحدد (نصف) . قد يجوز (نصف) ترتفع الى سبعة اعشار او الى (١) لكن ليس (٢) .

دولة رئيس المجلس
اذن المادة كما جاءت مطروحة للتصويت .

يرسبها وينصها .
الجميع
موافقون .

دولة رئيس المجلس
المقرر

السيد المقرر
المادة - ٢٥ -

المادة ٢٥ - تشمل خدمات هذا التامين ما يلي :-

١ - العناية الطبية التي تستلزمها الحالة

المرضية لمصاب .

ب - البدلات اليومية للمعجز المؤقت عن العمل اذا اصبح اصاب غير قادر على العمل بسبب الحادث على ان تراعى في ذلك احكام المادة (٣٣) من هذا القانون .

ج - الرواتب الشهرية والتعويضات المقطوعة .

د - الرواتب الشهرية للمستحقين .

هـ - نفقات الجنازة .

دولة رئيس المجلس
المادة - ٢٥ - مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع
موافقون .

دولة رئيس المجلس
شكرا .

المقرر
السيد المقرر

المادة - ٢٦ -

المادة ٢٦ - تشمل العناية الطبية ما يلي :-

١ - اجور المعالجة الطبية والاقابة في المستشفى وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .

ب - نفقات انتقال المصاب من مكان العمل او من مسكنه الى المكان الذي تعينه المؤسسة لمعالجه طبقا للقواعد التي يحددها المجلس

ج - توفير الخدمات التاهيلية بها في ذلك الاطراف الصناعية التي يقرر المجلس نوعها ومستواها بناء على تقرير المرجع الطبي .

دولة رئيس المجلس
المادة - ٢٦ - مطروحة للتصويت ايضا من يوافق عليها ؟

الجميع
موافقون .

دولة رئيس المجلس
شكرا .

المقرر
السيد المقرر

المادة - ٢٧ -

المادة ٢٧ - ١ - على صاحب العمل ان يقوم بنقل المصاب اثر وقوع الاصابة الى جهة العلاج التي تعينها المؤسسة وابلاغ الشرطة من كل اصابة خلال (٢٤) من حدوثها .

٢ - يحدد المجلس بناء على توصية من المدير العام للجهات التي تقدم الرعاية الطبية للؤمن عليهم .

دولة رئيس المجلس
المادة - ٢٧ - مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع
موافقون .

دولة رئيس المجلس
شكرا .

المقرر
السيد المقرر

المادة - ٢٨ -

المادة ٢٨ - تتولى المؤسسة علاج المصاب الى ان يشفى من اصابته وخطاره بتاريخ انتهاء علاجه وعودته للعمل ، واذا ثبت عجزه على ان يثبت شفاؤه او عجزه بقرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس .

دولة رئيس المجلس
معالي السيد الروابدة

معالي عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة
بدل اجور المعالجة الطبية - تكاليف المعالجة الطبية .

في المادة ٢٦

السيد المقرر
نفع - تكاليف المعالجة الطبية - بدلا من اجور المعالجة الطبية .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذا التبديل بالمادة ٢٦

الجميع
موافقون .

هكذا من المصالح

دولة رئيس المجلس
المادة - ٢٨ - مطروحة للتصويت من
يوافق عليها ؟

الجميع :
موافقون

دولة رئيس المجلس
شكرا .

أكمل سليمان بك

السيد المقرر
المادة - ٢٩ -

المادة ٢٩ - ١ - اذا حالت اصابة العمل
بين المؤمن عليه وبين اداء عمله فتلزم المؤسسة
بان تؤدي له خلال فترة مرضه الناتج من الاصابة
بدلا يوميا يعادل (٧٥ ٪) من اجره اليومي الذي
اتخذ اساسا لتسديد الاشتراكات ويخفض ذلك
البديل الى (٥٠ ٪) من ذلك الاجر اذا كان المصاب
موجودا تحت العلاج في احد مراكز العلاج المعينة
من المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

اقتراح ان تكون - ما دام المصاب - بدلا
من اذا كان المصاب .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذا التعديل اللفظي

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

اقتراح ان تكون النسبة ٧٥ ٪ دون تخفيض

دولة رئيس المجلس

هناك اقتراح من سعادة السيد امين بك

من يوافق على هذا الاقتراح .

عد يامدنان بك

السيد الامين العام

(١٣) صوتا

دولة رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح

من يوافق على الفترة كما جاءت من لجنتي

الصياغة وكما قراها المقرر ؟

سعادة المقرر

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

المادة للآن لم تطرح للتصويت ولذلك
هناك اقتراح وسط بين ما تفضل به الاخ امين
بك وما تفضل به معالي الوزير وهي ان تصبح
النسبة ٦٥ ٪ .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

ان التصويت على المادة لم يتم بشكل اصولي
وبنفس الوقت اؤيد الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ
جودت السبول لجعل النسبة ٦٥ ٪ على الاقل .

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر كمل المادة ثم تعود للاقتراح

السيد المقرر

يواصل قراءة الفقرتين ب ، ج .

ب - يستمر صرف البديل اليومي المنصوص
عليه في الفترة (١) من هذه المادة طيلة مدة
عجز المصاب عن نباشرة عمله او حتى ثبوت
العجز الدائم او حدوث الوفاة وتحدد شروط
وتاريخ صرف ذلك البديل بقرار من المدير العام .
ج - يتحمل صاحب العمل اجر اليوم الذي
وقعت فيه الاصابة .

دولة رئيس المجلس

هناك اقتراح امين بك لم ينجح والآن

اقتراح الاستاذ جودت السبول لجعل النسبة

٦٥ ٪ بدلا من ٥٠ ٪ من يوافق عليه .

عد يامدنان بك بدعة .

السيد امين العام

(٢٧) صوتا .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

المادة - ٣٢ -

المادة ٣٢ - اذا نشأ عن اصابة عجز
جزئي دائم تقل نسبته عن (٣٠ ٪) فيستحق
المصاب تعويضا نقديا يعادل نسبة ذلك العجز
من قيمة العجز الكلي عن ستة وثلاثين شهرا
ويؤدى دفعة واحدة .

دولة رئيس المجلس

المادة مطروحة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

سعادة المقرر

السيد المقرر

المادة - ٣٣ -

المادة ٣٣ - ١ - مع مراعاة ما نص عليه
في الفقرة (ب) من هذه المادة يسقط حق المصاب
في البديل اليومي والتعويض النقدي في أي من
الحالات التالية على ان تثبت نتيجة التحقيق الذي
تجريه الجهة المختصة بعد سماع اقوال صاحب
العمل او من يظنه واقوال المصاب عندها تسمح
حالته الصحية بذلك : -

١ - اذا نشأت الاصابة عن فعل متعمد او
خطا او اهمال جسيبين من المصاب .

٢ - اذا كانت الاصابة ناتجة عن تأثير الخمر
او المخدرات .

٣ - اذا خلا المصاب التعليمات المقررة
بشأن العلاج او الوفاة والابن الصناعي المعلن
عنها والواجب اتباعها .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر

اقتراح ان تضاف عبارة - وكان لهذه

المخالفة اثر في وقوع الاصابة .

دولة رئيس المجلس

اذن نجح اقتراح

المادة ان مطروحة للتصويت بعد التعديل

من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا لهذا الكرم .

المقرر . المادة التي تليها .

السيد المقرر

المادة ٣٠ - اذا نشأ عن اصابة العمل
عجز كلي فيستحق المؤمن عليه راتب اعتلال شهريا
يعادل (٧٥ ٪) من اجره الذي اتخذ اساسا
لتسديد اشتراكاته ويزاد هذا الراتب بنسبة
(٢٥ ٪) منه اذا كان المصاب بحاجة الى المعونة
الدائمة من الغير للقيام باعباء حياته اليومية وذلك
بناء على قرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس

دولة رئيس المجلس

المادة (٣٠) مطروحة للتصويت من يوافق

عليها ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

أكمل سليمان بك .

السيد المقرر

المادة (٣١)

المادة ٣١ - اذا نشأ عن اصابة عجز
جزئي بنسبة (٣٠ ٪) فيستحق المصاب راتب
اعتلال شهريا يقدر على اساس نسبة ذلك العجز
الى راتب اعتلا العجز الكلي .

معالي عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

اقتراح اضافة كلمة - فاكتر - بعد (٣٠ ٪)

دولة رئيس المجلس

المادة (٣١) مطروحة للتصويت مع اضافة

كلمة - فاكتر - بعد (٣٠ ٪) من يوافق عليها .

الجميع :

موافقون

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت

السيد جود تالسبول
اثنى على اقتراح الاخ طاهر وارجو طرح المادة للتصويت .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على اقتراح الاستاذ طاهر حكمت
بإضافة - وكان لهذه المخالفة اثر في وقوع
الاصابة - .

دولة رئيس المجلس

عبد يا عدنان بك .

السيد الامين العام

الاعلانية موافقة

دولة رئيس المجلس

أكمل سليمان بك . بقية المادة

السيد المقرر

ب - لا تنطبق احكام الفترة (١) من
هذه المادة على اي حالة من حالات الإصابة بها
في ذلك الحالات المنصوص عليها في تلك الفترة
إذا نشأت عنها وفاة المصاب أو أصيب بمعجز
دائم بسببها تزيد نسبته على (٢٠ ٪) حيث
يستحق فيها المصاب أو المستحقون البديل اليومي
أو التعويض التقدي حسب مقتضى الحال .

دولة رئيس المجلس

المادة جميعها مطروحة للتصويت من يوافق

عليها ؟

الجيبوع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المقرر

السيد المقرر

يطلو المادة - ٣٤ -

المادة ٣٤ - تقدر نسبة المعجز الدائم
والإصابة التي نتجت عنه وفقا للجدول الملحق
بهذا القانون وذلك بموجب شهادة من المرجع
الطبي وإذا كان سبب المعجز أو نسبته غير
واضح في الجدول المذكور يتم تقديره وتقدير
نسبته من المرجع الطبي ذاته .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة (٣٤) كما تراها
المقرر ؟

الجيبوع

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يطلو المادة - ٣٥ -

المادة ٣٥ - إذا تكررت حدوث الإصابة فتتبع
بشان تعويض المصاب أو راتب الاعتلال الذي
يستحقه القواعد التالية : -

١ - إذا كانت نسبة المعجز الاجمالي الناشئ
عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من
(٣٠ ٪) فيدفع للمصاب تعويض عن نسبة المعجز
الناشئ عن الإصابة الأخيرة وحدها ويحسب
التعويض في هذه الحالة على اساس متوسط
الاجر عن السنة الأخيرة وفقا لاحكام المادة
(٣٢) من هذا القانون .

ب - إذا بلغت نسبة المعجز الاجمالي
الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة
(٣٠ ٪) فلكثر فيحسب له راتب اعتلال على
الوجه التالي :-

١ - إذا كان المصاب قد سبق له الحصول
على تعويض عن اصابته السابقة فيقدر راتب
الاعتلال على اساس نسبة المعجز الناشئ عن
اصاباته جميعا من متوسط اجر السنة الأخيرة
وقت حدوث الإصابة الأخيرة .

٢ - إذا كان المصاب يتقاضى راتب اعتلال
فيقدر راتب الاعتلال الجديد على اساس نسبة
المعجز الناشئ عن اصاباته جميعا من متوسط
اجر السنة الأخيرة شريطة ان لا يتل راتب الاعتلال
الجديد عنها كان يتقاضاه من راتب اعتلال قبل
وقوع الإصابة الأخيرة .

ج - لكل من المؤسسة والمصاب طلب
اعادة الفحص الطبي كل ستة اشهر خلال
السنتين التاليتين لتاريخ ثبوت المعجز ، فإذا
تبين بشهادة المرجع الطبي ان نسبة المعجز

بعد اعادة الفحص قد أصبحت اقل من (٣٠ ٪)
فيوقف صرف راتب الاعتلال وينتج المصاب
التعويض المقرر وفقا للمادة (٣٢) من هذا
القانون .

د - يوقف صرف التعويض أو راتب
الاعتلال إذا تخلف المصاب دون عذر مشروع عن
اعادة الفحص الطبي الذي طلبته المؤسسة وفقا
لاحكام الفترة (ج) من هذه المادة .

هـ - يثبت للمؤمن عليه الحق نهائيا في راتب
الاعتلال بعد انقضاء السنتين التاليتين لتاريخ
ثبوت المعجز .

دولة رئيس المجلس

المادة (٣٥) مطروحة للتصويت من

يوافق عليها ؟

الجيبوع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المقرر

(هنا طلب سعادة السيد علي البشير أن
يقرا بدلا من سعادة السيد سليمان القضاة ووافق
الرئيس على ذلك) .

السيد المقرر

يطلو المادة - ٣٦ -

المادة ٣٦ - مع مراعاة ما ورد في اي قانون
أو تشريع آخر لا يحق للمصاب أو لورثته أو
للمستحقين عنه المطالبة بأي تعويضات غير
الواردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق باصابات
العمل الا اذا كانت الإصابة ناشئة عن خطأ
جسيم من صاحب العمل .

دولة رئيس المجلس

المادة (٣٦) مطروحة للتصويت من يوافق

عليها ؟

الجيبوع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يطلو المادة - ٣٧ -

المادة ٣٧ - للمؤمن عليه ان يطلب عرض
قرار تقدير نسبة المعجز الناشئ عن اصابته

أو في قرار عودته الى العمل أو قرار عدم اصابته
بمرض المهنة وذلك خلال اسبوعين من تاريخ
تبليغه ذلك القرار امام اللجنة الطبية العليا
الحكومية للجنة تحكيم على أن يرفق بطلبه
المستندات المؤيدة ويكون قرار اللجنة قطعيًا
وغير قابل للطعن امام اي مرجع آخر .

دولة رئيس المجلس

المادة - ٣٧ - مطروحة للتصويت من

يوافق عليها ؟

الجيبوع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يطلو المادة - ٣٨ -

المادة ٣٨ - تلتزم المؤسسة بحقوق التأمين
المنصوص عليها في هذا القانون اذا ظهرت اعراض
امراض المهنة على اي مؤمن عليه خلال سنة
ميلادية من تاريخ انتهاء خدمته ولو كان يعمل
في صناعة لا ينشأ عنها اي مرض من تلك الامراض

دولة رئيس المجلس

دكتور زهير ملخص

الدكتور زهير ملخص

يا سيدي هي نقطة حول على اي اساس
اعتدت سنة واحدة . في بعض الامراض تظهر
بعد ان يترك العامل المهنة بعدة سنوات . نعطي
بعض الامثلة . مثل التدرن الرئوي كما هو مذكور
هنا في الملحق . هذا يظهر على العامل بعد عدة
سنوات وليس سنة واحدة . فلماذا سنة واحدة
فقط ؟

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك

معالي عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

هو في الحقيقة سنة واحدة من بدء العمل
وليس سنة من ترك العمل .

الدكتور زهير ملخص

بعد خمسة عشر سنة من العمل يكون
المرض معه ولا تظهر الامراض . ويمكن ان تظهر
بعد سنتين من تركه للعمل انان اتصد ليس من
بداية العمل . فلماذا سنة ؟ هل هو معترف
دوليا سنة ؟

هكذا من الأفضل

معالي عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

سنة مأخوذة من القائمة الدولية .

الدكتور زهير ملحس

يا سيدي حتى لو اعتبروها سنة فهذا لا يضمها في موضع الدقة أو الصحة أو الحقيقة . لذلك اعتقد بأن علينا أن نفكر في هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت

ما تقدم عليه المنظمات الدولية من تحديد مدة سنة لسؤولية المؤسسة التي تضمن من تاريخ انتهاء العمل هو رقم لا بد من وضعه فإذا كان الدكتور يقترح سنتين . نقول نحن له لماذا سنتين وليس ثلاثة فلا بد من وضع حد معين . والحد المقبول الذي أرؤى أن يكون شاملا لأغلب الأمراض بما فيها مرض التدرن الرئوي الذي ذكره الدكتور زهير يكون حدا مقبولا يمكن أن يظهر فيه المرض إذا نظر إلى أن هذه السنة سبقتها خدمة أيضا . ولا بد أن تظهر أعراض أي مرض من الأمراض خلال عملية الفحص المستمرة التي تسري على العمال خلال خدمتهم . ولذلك اقترح أن وجود السنة ضروري ووه ملائم ومناسب .

دولة رئيس المجلس

لدينا اقتراح من الدكتور ملحس بتغيير المدة لأكثر من سنة أي سنتين من يوافق .

عد يا عدنان بك .

السيد الأمين العام
(٢٠) صوتا .

دولة رئيس المجلس

(٢٠) فاز الاقتراح .

المادة ٣٩ -

السيد المقنن

يطبق المادة ٣٩ -

المادة ٣٩ - يجوز الجمع بين الأجر وراتب الامتثال المقرر طبقا لأحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المادة (٣٩) مطروحة للتصويت من يوافق

عليه .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها

السيد المقنن

يتلو

الباب الخامس

تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء

المادة ٤٠ - تكون أموال تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء من المصادر التالية :
١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع (٨ ٪) من أجور عماله .

ب - الاشتراكات الشهرية التي تتطلع بواقع (٥ ٪) من أجور العمال على أن لا يقل الاشتراك الشهري لكل عامل عن (٥٠٠) فلس .

ج - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مدد العمل السابقة .

د - ريع هذه الأموال .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام

السيد محمد علي بدير

يا سيدي اقترح أن تكون الاشتراكات الشهرية من أجور العمال الأساسية كما هو في الفقرة ١ - وكذلك الفقرة ٢ - ب - يجب أن يكون من الأجور الأساسية .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

الأصل في تحديد هذه النسبة نفس التواعد المتفق عليها في موضوع التأمين . فبإمكان زيادة المخاطر تزيد النسبة فإذا شغلت المؤسسة العامل عمل إضافي وأعملته اجرا إضافيا . هذا يعني أنه خلال فترة العمل الإضافي تزداد المخاطر التي تتحملها المؤسسة . وبالتالي طرف المعادلة الآخر

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

المعجز والوفاء قد يجعل فيها العمل الإضافي ويجب أن ينهم أن قانون التأمين يؤخذ ككل وفي بعض النواحي قد يراقب بشيء من اللامبالاة لكن المهم الحصيلة بجمعها يجب أن تكون للمصالح المجهوع العام .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

أنا أقول من أجل السرعة في العمل والانتاج والدفع . أن نكتفي براتب العامل وعلاواته المتكررة شهريا والتي هي أصبحت جزءا من أجره .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي السيد عصام العجلوني

وزير العمل

المادة (٧٤) تغطي ما تفضل به معالي الأخ خليل .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت .

السيد جودت السورول

أرجو أن تطرح المقدنا للتصويت .

دولة رئيس المجلس

معالي الأخ الروابدة

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

ما يتقاضاه العامل .

دولة رئيس المجلس

أبو حاتم

الدكتور خليل السالم

أنا لا أنهم كيف عرفت الأجرة . ونحن نقول بأنه الراتب الذي نأخذه أساسا هو راتب شهر كاتون الثاني من تلك السنة . فراتب شهر كاتون الثاني في الواقع سبق التاريخ الذي تدفع فيه الاشتراكات ٨ ٪ هي من راتب شهر كاتون الثاني

يكون مختلفا إذا قلنا أنها يجب أن تقتصر على الأجور الأساسية . فلا بد أن يكون المعيار متوازيا طالما أنه يعمل ، طالما أن هناك مخاطر يجب أن تكون هناك مساهمة بقدر المخاطر ولذلك اقترح إبقاء كلمة الأجور كما هي .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الصحة

معالي عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة

بالنسبة لما تفضل به الحاج بدير طرح نقطتين ، نقطة الراتب الأساسي ونقطة العمل الإضافي . ومعنى الراتب الأساسي أنه يريد أن يحصل على العلاوات كاملة من أن يدفع اشتراكات رغم أن هذا القانون عند أصالة العامل بالمعجز أو الشيخوخة يعطى للعامل كل ما يتقاضاه من راتب أساسي وعلاوات . أما بالنسبة للعمل الإضافي فاستطيع أن أقول أن هذا العامل إذا أصيب في العمل الإضافي فإن المؤسسة تعوضه وبالتالي فإن الاقتطاعات وضعت على هذا الأساس .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

حسب قانون العمل جميع هذه الأمور تنفذ أجر العامل .

دولة رئيس المجلس

أبو عصام .

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس . أنا في الحقيقة لم اعترض على العلاوات أطلب من الوزير باتني تصدقت بالراتب الأساسي الراتب الأساسي مضاعفا إليه العلاوات . لكن الأجر الإضافي كما تفضل الأخوان قد ينتج عنه أصالة أنا لم اعترض على تعويض الأصالة . هنا نتكلم عن التعويض عن الشيخوخة والمعجز والوفاء . فهذا الموضوع مستقل عن ذلك . وليس هناك أي علاقة بأصالات العمل .

هكذا من الأهل

وكذلك (٢٪) هي من راتب شهر كانون الثاني.

دولة رئيس المجلس

ان ما يهنا هو موضوع المادة وهذا ما نريد ان نصل اليه .

معالي احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

الفرقة ١ - من المادة (٤٠) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع (٨٪) من اجور عماله الخلف جرى حول اجور العمال مع ان المجلس اقر في المادة الثانية بكتابة الاجر. الاجر كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل لقاء عمله طبقا لاحكام قانون العمل الساري المعمول فالاجر هنا يقرره قانون العمل فنعديا ينتهي ميل شخص ويحاسب للشيخوخة او للوفاء يرجع الى راتب العمل بموجب قانون العمل والعمال وليس بموجب هذا القانون لانه لا يتضمن اي مقدار للاجر . انما يتضمن مقدار التأمين وكيفية التأمين . فالقانون ينص في المادة الثانية على ان كتابة الاجر التي تكون هي اساس للحساب هي الاجر المنصوص عليه في قانون العمل والعمال . الاصل هو الاجر المحدد في العمل اما اذا زاد ساعات من العمل لا تحسب لغايات الاجر وبمقدار ما المشرع يحافظ على مصلحة العامل لذلك يجب ان يحافظ على مصلحة المؤسسة لانها هي التي ستلتزم .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

النص كما هو نص سليم وكان بالفرض .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

طالما ان هناك احالة على قانون العمل لتعريف الاجر ارجو ان تبقى هذه الاحالة على قانون العمل ويبقى المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

انن المادة كما جاءت وكما اقترنها اللجنة من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المقرر

السيد المقرر

يتلو المادة (٤١)

المادة (٤١) - يستحق راتب التقاعد

الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين

او بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين

وبين اثبات السن بشهادة ولادة رسمية او بمستند

رسمي اخر صادر عن الجهة المختصة وذلك عند

الانتساب للمؤسسة .

دولة رئيس المجلس

المادة كما تراها المقرر من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة (٤٢)

المادة (٤٢) - يشترط الاستحقاق المؤمن

عليه راتب تقاعد الشيخوخة ما يلي :

١ - ان يبلغ السن القانونية المنصوص

عليها في المادة (٤١) من هذا القانون .

ب - وان تبلغ مدة اشتراكه في التأمين

على الشيخوخة (١٢٠) اشتراكا على الاقل منها

(٣٦) اشتراكا متصلة خلال الخمس سنوات

السابقة مباشرة على استحقاق ذلك الراتب

او ان تبلغ مدة اشتراكه في التأمين على

الشيخوخة خمسة عشرة عاما متقطعة .

دولة رئيس المجلس

المادة كما تراها المقرر من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة - ٤٣ -

المادة (٤٣) - للمؤمن عليه الحق في الاستمرار

في العمل او الالتحاق بعمل جديد اخر بعد بلوغ

سن الشيخوخة المنصوص عليه في المادة - ٤١ -

من هذا القانون وحتى بلوغ الخامسة والستين

من عمره اذا كان من شأن ذلك استكمال المدة

الوجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة .

ب - يحسب راتب التقاعد بواقع جزء من

خمس سن من متوسط الاجر الشهري الذي اتخذه

اساسا لتسييد اشتراك المؤمن عليه خلال

الستين الاخيرين او مدة الاشتراك ان تلت عن

ذلك وذلك عن كل سنة من السنوات الاشتراك

بحد اقصى قدره (٧٥ ٪) من ذلك المتوسط .

ج - يزداد راتب تقاعد الشيخوخة بمقدار

(١٠ ٪) منه للشخص الاول الذي يتولى المؤمن

عليه اعاقته وبمقدار (٥ ٪) منه لكل من

التأمين الثاني والثالث الذين يعيلها .

د - يراعى عند حساب متوسط الاجر ان لا

يجاوز الفرق زيادة او نقصا بين اجر المؤمن عليه

في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من خدمته

او مدة خدمته ان تلت عن ذلك واجره في بدايتها

(٤٠ ٪) فاذا زاد الفرق في حالتي النقص او الزيادة

عن هذا الحد تستبعد الزيادة في الحالتين من

متوسط الاجر الذي يقدر راتب التقاعد على

اساسه .

هـ - يستثنى من احكام الفقرة (د) من هذه

المادة المؤمن عليهم الذين تحدد رواتبهم بمقتضى

تشريعات واتفاقيات جماعية .

و - تعتبر كسور السنة سنة كاملة

في اية حالة يؤدي فيها ذلك الى استحقاق المؤمن

عليه راتب تقاعد الشيخوخة .

دولة رئيس المجلس

المادة كما تراها المقرر للتصويت .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

كعضو في اللجنة التي رأت هذا القانون

ارجو ان يكون لدى المجلس الكريم العلم ان كل

مادة من هذه المواد منديا وضمها الخبراء وشعروا

لها اسباب موجبة . فاذا حصل نقاش حول

اي مادة من هذه المواد ، ارجو ان نرجع الى ما

قاله الخبراء او ما قرره الخبراء بذلك . لكي

نستثير به . ليس المجلس مقيدا بهذا . ولكن

هناك اسباب موجبة لكل مادة وضعت في هذا

القانون لانه الواقع هو اغلبيه نواحي فنيية

وحسابات دقيقة ، فاذا حصل خلاف ارجو

ان يكون في ذهن المجلس ان هناك اسباب موجبة

لكل مادة من هذه المواد وضعا الخبراء نعود

اليها عليها تكون الفاصل او الفصل في الخلاف

او يرتأي المجلس الراي الجديد الذي يراه .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

السيد المقرر

يتلو المادة - ٤٤ -

المادة (٤٤) - للمؤمن عليه ان يطلب تخصيص

راتب تقاعد له اذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين

خمس عشرة سنة على ان يخفص راتب التقاعد

في هذه الحالة وفقا لسن المؤمن عليه كما يلي

لغايات تطبيق احكام هذه المادة : -

١ - اذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين

(٤٦) سنة و (٥٠) سنة فيخفص راتب التقاعد

بنسبة (١٠ ٪) .

ب - اذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين

(٥١) سنة و (٥٤) سنة فيخفص راتب التقاعد

بنسبة (٥ ٪) .

ج - لا يخفص راتب التقاعد اذا كان المؤمن

عليه قد بلغ الخامسة والخمسين من عمره .

هذا من الأصل

دولة رئيس المجلس
أبو عصاممعالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

اقترح أن تكون المادة (٢٤) - ١ - إذا كانت سن المؤمن عليه أقل من ٥٠ - سنة .

دولة رئيس المجلس
عصام بك

معالي وزير العمل

لقد وضعت هذه الارتام من بل خبراء منخصصين وأرجو أن تبقى كما هي ريثما أبدي الحكم من (٤٦) سنة .

دولة رئيس المجلس
معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي في نقطة في القانون كلية - بلغ - بلغ في السن لا تستعمل في القوانين . انبعا تستعمل كلية - أكمل - لأنه لو فرضنا وقتنا بلغ الخمسين . حينها يكمل (٤٩) سنة ويوم اسمه بلغ الخمسين . والذي يستعمل عادة هو أكمل الخمسين . أما بلغ معناها بدا في مبدئها ولم يكمل الخمسين . فتكون مدة السنة (٣٦٥) يوم ويوجد خلاف حول النقطة هذه اقترح بديل بلغ اتم الخمسين . ايضا وردت كلية بلغ في السن كقول (اكمل) .

دولة رئيس المجلس
سليمان بك

السيد سلمان القضاء

أنا اتول أن تصبح اشترك مدة (١٥) سنة

دولة رئيس المجلس

نحن ننتظر معالي وزير العمل حتى يجهد الحكمة من (٤٦) سنة وننتقل للبادء التي عليها حتى ياتينا الجواب .

السيد المقرر

يطو المادة (٤٥)

المادة ٤٥ - إذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون أن يبلغ سن الستين بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين للمرأة لأحد الأسباب التالية: فيصرف

له التعويض دفعة واحدة وفقا للقواعد والنسب المبينة في هذه المادة عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :-

١ - إذا استقالت العاملة المتزوجة من الخدمة فيقدر التعويض لها وفقا للنسب التالية :-
١ - (١٠٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكها أقل من (١٢٠) شهرا .
٢ - (١٥٪) من متوسط الأجر السنوي إذا لم تكن مدة اشتراكها أقل من (١٢٠) شهرا ولكنها تبلغ (١٨٠) شهرا .

ب - إذا خرج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون أو إذا غادر المملكة نهائيا فيقدر التعويض له وفقا للنسب التالية :-

١ - (١٠٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه أقل من (٦٠) شهرا .
٢ - (١٢٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه (٦٠) شهرا وتقل عن (١٢٠) شهرا .

٣ - (١٥٪) إذا بلغت مدة اشتراكه (١٢٠) شهرا على الأقل .

ج - لغايات هذا القانون تعتبر الحالات التالية من حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون وتحدد حالات الخروج الأخرى بقرار من المجلس .

١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة أو أكثر من عمره .

٢ - بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو أكثر من عمرها .

٣ - إذا كانت المؤمن عليها متزوجة أو مطلقة أو أرملة في تاريخ طلب الصرف للتعويض

٤ - هجرة المؤمن عليه أو المؤمن عليها .
٥ - مغادرة الاجنبي للبلاد نهائيا أو اشفاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته .

٦ - الحكم نهائيا بالسجن على المؤمن عليه لمدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة من عمره أو لبلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أيهما أقل .

٧ - العجز الكلي .
٨ - الوفاة .

د - يجوز للعاملة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة أو المؤمن عليه عند خروجه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون ، وكانت مدة اشتراك كل منها (١٨٠) شهرا على الأقل الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة أو على راتب تقاعد الشيوخة الذي يخصص عند استحقاقه .

دولة رئيس المجلس
دكتور كارلوس

الدكتور كارلوس ديموس

هناك تناقض في الفقرة - ١ - في نسب التعويض التي تستحقها العاملة المتزوجة مع الفقرة - ٢ - ونسب التعويض التي تستحقها حال خروجها من سقف الضمان الاجتماعي .

دولة رئيس المجلس
الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس سؤالي يتعلق بالتعويض والتقاعد معا . فالمادة (٤٤) أعطت للمؤمن عليه حق طلب التقاعد متى بلغت خدمته ومدة اشتراكه في التأمين خمس عشر سنة إذا كان عمره (١٦) حينها بدا العمل ، وخدم (١٥) سنة وانتهى عمله بحكم ظروف قاهرة ، فيصبح عمره (٣٢) سنة ، وهي ليست مشمولة في هذه الجداول فما هو مصيره . هل نحن ندفع له التعويض ؟ هل يؤمن له العمل حتى يبلغ سن الشيوخة ؟ هذا هو سؤالي وليس انتقاد ويا ريت لو معنا الموجبات التي حكى عنها معالي أبو هشام .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العمل

معالي وزير العمل

في الحقيقة لايضاح هذا الشيء المذكورة الإيضاحية التي جاءت من الخير زودت اللجنة القانونية بها وبالتالي هي تحت تصرف اللجنة القانونية . نوقشت هذه المواد مع اللجنة القانونية . والان يحصل بعض الاسئلة . والسؤال الذي اشرت اليه وحاولت الاجابة عليه وهو ما اشر اليه الدكتور خليل في المرة الماضية . يعني جوابه في مواد لم تصلها وهذا ما عنيته من تلك

الاسئلة التي من الصعب الاجابة عليها . وغير ذلك فنحن هنا للاجابة . ونحن لسنا وحدنا للاجابة بل مع اللجنة القانونية في الحقيقة . انا الان احاول ونحن نعتد هذه النصوص في آخر مرحلتها انه اذا كان هناك أي تحفظ ان اسرع الى هذا التحفظ حتى اجدته وحتى اضعه امام الاخوة اعضاء المجلس .

دولة رئيس المجلس

المادة (٤٤) اجلت حتى ياتي الجواب .

معالي وزير العمل

لحد الان يبدو ان التحفظ غير موجود . لانه بعد ان حسبنا معالي وزير الصحة ان الفترة بين (٢٢) و (٤٥) فترة ضائعة في هذا الحق فانا بالتالي ابحت هل يسمح اصلا ان ياخذ تقاعد ام لا . لانها عبيء وبالتالي حتى لا يكون هناك مواد اخرى تمنعه او لا تعطيه حق التقاعد فقبل ان تقر المواد احاول ان اصل اذا كانت هناك نصوص خاصة حتى اضعها تحت تصرف المجلس .

دولة رئيس المجلس

شكرا

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

ردا على استفسار معالي الدكتور خليل المادة (٤٤) تقول للمؤمن عليه ان يطلب تخصيص راتب تقاعد له اذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين مدة خمس عشرة سنة اذا اكمل العامل الخمسة عشرة سنة يستحق له راتب تقاعد . جاءت الفترات المصرة مقطعة بالسن فقط . اذا كان سنه من ٤٦ - ٥٠ يخضع من راتب تقاعده كذا واذا كان أكثر يخضع كذا واذا بلغ الستين فلا يخضع شيء . المادة ٤٥ - هي للعامل الذي لم يكمل (١٥) سنة ولذلك يستحق تعويض . في مارق كبير بين (٤٤) والتي هي مادة تقاعد يجب ان يكمل (١٥) سنة وانها يكون الاختلاف على السن على سن التقاعد اذا كان سنه صغير فيأخذ راتب اقل وهكذا . أما المادة (٤٥) فتتعلق بالعامل أو العاملة الذي لم يكمل (١٥) سنة عندها يستحق التعويض . فالتعويض مفصول عن التقاعد كل النصل . والمادتين واضحات .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
المقرر

السيد المقرر

الحقيقة ما تفهه به الدكتور خليل وارد وهو سؤال يطرح بالشكل التالي : عايل اشتغل وسنه (١٦) سنه مضى عليه (١٥) سنه خدمة صار (٣١) ما هو شأنه في هذا القانون ؟ انما برأي ما اقترحه معالي عبد الرؤوف بك اذا كان سن المؤمن عليه دون ال (٥٠) يصبح يغطي السؤال الذي طرحه الدكتور خليل لانه دون سن ال (٥٠) يشمل الجميع .

دولة رئيس المجلس
جودت بك .

السيد جودت السبول

دولة الرئيس الحقيقة ان هاتين المادتين اخذتا نصيبا وافرا من البحث في اللجنة القانونية برئاسةكم . وانه قد تم التوصل الى هذه الصيغة التي ارى فيها لبسا او غموض . واعتقد ان الوقت قد اخذنا واقترح التصويت عليهما كما وردتا .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة الوزراء المختصين لم يتوصلوا الى قرار نهائي يثبتوه ويدافعوا عنه ويجدو ان هناك مشكلة .

ابو هشام

السيد احمد الطراونة

اذا كان السن المؤمن عليه دون الخمسين في الفقرة الاولى ننزل عنه ١٠٪ دون ان نذكر ال (٤٦) . ولذلك الحل هو اذا كان السن المؤمن عليه دون ال (٥٠) ولو بقيت الفقرة الثانية ماثية .

دولة رئيس المجلس

وليد بك .

السيد وليد مصفور

اذا كانت العملية حتى نغطي ، فانفراج عيد الرؤوف بك يغطي جميع النواحي وانما هذه العملية يترتب عليها التزامات مالية ولها حسابات تد تكلف الملايين . لذلك ارجو من وزير العمل ان ينظر الى هذه النقطة لان مردودها قد يكون كبير على المؤسسة وقد لا تستطيع ان تتحمل المرتود المالي الذي قد ينشأ عنها ونسكرا .

دولة رئيس المجلس

المادتين ٤٤ و ٤٥ عند النظر اليهما معا تكمل الصورة فالاصل في الانسان الذي يستحق ان يأخذ التقاعد ان يكون قد اكمل (١٥) سنة وتجاوز سن - ٤٥ - حتى يخضع لقانون التقاعد اذا اكمل (١٥) سنة ولم يصل الى سن - ٤٥ - المادة (٤٥) نغطي لانه يأخذ تعويض دفعه واللكرة فيها واضحة بانه انسان لا يتقاعد قبل (٤٥) .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العمل

معالي وزير العمل

ما قالته السيدة انعام هو روح القانون ١٠٠٪ وانا ادرك هذا . لكن انا احتاج الى نصوص بصراحة وهي موجودة في نفس القانون حتى اشير اليها للمجلس الكريم حتى يقتنع بهذه النواحي . هذا ليس كما هو في تقاعد الحكومة . لان تقاعد الحكومة قد يكون ٣١ و ٣٢ سنة يخصص له تقاعد الضمان الاجتماعي التقاعد اصلا لا يجوز الا اذا بلغ سن (٦٠) او (٥٥) الان يحق له ان يطلب التقاعد اذا كان في سن ال (٤٦) لكن اجازته بان يخف ١٠٪ من هذا الشيء وبدون هذا لا يسمح . وانا ابحت عن نص بانسه لا يجوز .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

يا سيدي براءة المادتين (٤٤) و (٤٥) نصل الى نفس النتيجة التي تفصلت بها السيدة انعام فاذا كان هذا هو مدلول المادتين بشكل صحيح لا ارى مبررا للتوقف عند هاتين المادتين ولا الى تأجيل البحث فيهما . اما اذا كان لدى الحكومة او لدى وزير العمل او معالي وزير الصحة باعتبارهم صاحب الحسابات الاساسية مسي الموضوع شيء جديد فليقدمه لنا والا نتابع .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة لحرصنا على ان لا تخرج اي مادة دون ان نكون مقتنعين وواضحة هذه المادة لا مانع من تأجيل هاتين المادتين لاحطاء الحكومة فرصة الى ان يأتونا بشيء نهائي وجازم .

معالي وزير العمل

الحقيقة بالنسبة لنا النص واضح جدا .

دولة رئيس المجلس

مع تعديل ال (٥٠)

معالي وزير العمل

(٤٦) معنية ان تكون (٤٦) فاذا الاخوان القانونيين يقولون بان هذا يكتفي ، يكتفي ، اما اذا رادوا توضيح فانا مضطر للرجوع الى المصدر

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

الحقيقة قد تاتي ناحية ثانية ، لو فرضنا وابقينا المادة كما هي وجاءت قضية ، اذا كانت (٤٦) ننزل (١٠٪) ترد القاعدة القانونية التي هي من باب اولي . يعني بطبيعة الحال تنزل ال (١٠٪) يعني لو كان واحد تقاعد وعمره (٤١) سنة تنزله (١٠٪) لكن تصبح اوضح اذا قلنا انه ينزل (١٠٪) اذا لم يبلغ ال (٥٠) لا يضر المادة ويكون المعنى اوضح . فلا ادري ما هو المانع عند الحكومة لهذه الناحية . لان الاصل ان يعمل (١٥) سنة والبتية كلها تسيرات ، فاذا قلنا اذا اشتغل (١٥) سنة وكان سنه دون (٥٠) ننزله (١٠٪) من راتب التقاعد يستقيم الوضع .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

دولة رئيس المجلس

دكتور جمال .

الدكتور جمال الشاعر

في الحقيقة انه لا يجوز له التقاعد قبل سن ال (٤٦) لانه لو فرضنا كما قال الدكتور خليل السلام انه حتى سن (٤٦) يبقى يأخذ رواتب تقاعد والمقصود انه لا يأخذ رواتب تقاعد . يأخذ فقط تعويض وهذه مشار لها في القانون واولف معالي الاخ ابو عصام انها موجودة وانما قرأتها ولكنني لا استطيع ان اجدها مع انها موجودة بانه لا يجوز له التقاعد قبل سن (٤٦) .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

الحقيقة رغم الوضوح ، مانتني اري بان تؤجل المادتين .

دولة رئيس المجلس

هل توافقون على تأجيل المادتين ؟ والافضل التأجيل لان قضية المادة (٤٦) تختلف عن هذه المواد وهذه العملية فيها حد ماضل ولها مدلول كبير . فاذا تقاعد الشباب ماذا يحل في المؤسسة معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

انا اقول انه لا يضر القانون مطلقا ان نقول انه اذا مضى (١٥) سنة في العمل لان بداية سن العمل في الاصل في قانون العمل محدودة لا يجوز ان يشتغل انسان دون سن معين واذا اشتغل (١٥) سنة ولم يبلغ ال (٥٠) ننزل (١٠٪) من راتبه التقاعدي . لا يضر القانون ابدا .

دولة رئيس المجلس

معالي عصام بك

معالي وزير العمل

انا الان ، في مؤسسة تأمينات ، وفي سن ال (٣٠) واحد يتقاعد بالتالي هناك راتب شهري وبالتالي (٣٥) سنة يتقاعد براتب شهري وهذا غير معقول . فلسفة الضمان الاجتماعي هو ان يعمل ، وبالتالي اذا وصل الى (١٥) سنة وراتبه يخرج هو يخرج من القانون وامطيه تمويض لا اعطيه راتب شهري اطلاقا . اعطي المعالج راتب شهري اعطي من بلغ (٥٥) سنة كامرأة او (٦٠) او من يرغب عند ال (٤٦) على ان يخف بنسبة (١٠٪) . (٤٥) قطعلا هذا الكلام هو روح القانون للضمان الاجتماعي ، وانا احاول ان اصل الى هذا النص . الاخوان القانونيين في اللجنة القانونية قالوا ان هذا واضح في هذه المادة نفسها . الان يقولون بانه غير واضح والبعض يشكك في هذا ، هذا موضوع آخر .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة اذا معالي ابو هشام ومعالي الدكتور وصلوا الى الغاية لا يوجد خلاف .

هكذا من العمل

معالي ابو هشام .
السيد احمد الطراونة

يا سيدي متى تصدق فتاعة . المادة (٤٤)
جاءت مطلقة . المادة قررت قاعدة من اكمل
(١٥) سنة خدمة له راتب تقاعد . الفترة - ١ -
اذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين (٤٦) سنة
و (٥٠) سنة يخفى كذا . لكن ما هو حكم
الشخص الذي اشتغل (١٥) سنة ولم يبلغ
(٤٦) سنة هل يحرم من راتب التقاعد ؟ لو كنت
تأخيا لحكمت له بالتقاعد (١٠٠٪) لانه لم يرد
نص ينزل من تقاعده شيء .

دولة رئيس المجلس
معالي عبد السلام باشا .

معالي عبد السلام المجالي
وزير التربية والتعليم ووزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء .

التقدم ان لا يعطى شخص راتب تقاعدي
سنة اقل من (٦٤) او خدمته اقل من (١٥) سنة
والليس جاء في المادة (٤٤) انه لم يذكر هذا
فلو جاء النص للمؤمن عليه ان يطلب تخصيص
راتب تقاعد له اذا اكمل مدة اشتراكه في التأمين
خمس عشرة سنة وبلغ سن ال (٦٤) . يعني
الاثنين مع بعض حتى يبلغ راتب تقاعد والا لا
يجوز اعطائه تقاعد للشيخوخة .

السيد احمد الطراونة

بهذا الشكل تستقيم المادة وتكون مضبوطة
شريطة ان يكون بلغ سن كذا . كما واقترح وضع
نص جديد لهذه المادة على الشكل التالي :-
للمؤمن عليه ان يطلب تخصيص راتب تقاعد له
اذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين خمس عشرة
سنة وبلغ الخامسة والخمسين من عمره على ان
يخفى راتب التقاعد في هذه الحالة وفقا لسن
المؤمن عليه وتبقى ا و ب وتشطب - ج - لانه
انما جاءت - ج - في الاول تكون ما اعلنا على
التقاعد الا شخص اكمل (١٥) سنة خدمته
و (٥٥) سنة سن . اذن من (٤٦) السني
(٥٠) تنزل (١٠٪) من (٥١) السني
(٥٥) تنزل (٥٠٪) . ولكن في الاصل لا يعطيه

التقاعد الا بخمسة عشر سنة وبلغ الخامسة
والخمسين مع شطب فترة - ج -

دولة رئيس المجلس
طاهر بك

السيد طاهر حكمت

بالنسبة لاقتراح معالي ابو هشام بالنسبة
للفترة - ج - فيبدو ان هنالك فهم مختلف
في النصوص الواردة . الحكومة فهمت شيئا
ونحن فهمنا شيئا اخر . ولذلك اعتقد انه اصبح
من الواجب اعادة المادتين الى اللجنة القانونية
لمناقشتها .

دولة رئيس المجلس

بالاشتراك مع الحكومة في مناقشتها
وتوضيحها هل يوافق المجلس على هذا .

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا ،

المادة التي تليها المادة (٤٦) .

السيد المقر

يتلو المادة - ٤٦ -

المادة ٤٦ - للمؤمن عليه ان يطلب خطيا
من المؤسسة بواسطة صاحب العمل الذي يعمل
لديه اضافة مدة خدمة سابقة له على اشتراكه
في التأمين وذلك لغايات احتسابها في مدة التقاعد
مقابل مبلغ اضافي يدفعه للمؤسسة يتدر وفقا
للجدول رقم ٣ - الملحق بهذا القانون ويحدد
على اساس اجرة الشهري في بداية اشتراكه
في التأمين او بتاريخ تقديم الطلب ان كان بعد ذلك
ويؤدى المبلغ الاضافي المشار اليه دفعه واحدة
او على اقساط شهرية وفقا للجدول المذكور .

دولة رئيس المجلس

المادة للتصويت . من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس
المادة التي تليها .

السيد المقر

يتلو المادة - ٤٧ -

المادة ٤٧ - ١ - يستحق راتب اعتلال
العجز الكلي الطبيعي او راتب تقاعد الوفاة
اذا حدث العجز الكلي او وقعت الوفاة خلال
خدمة المؤمن عليه شريطة ان يكون المؤمن عليه
قد سدد اثني عشر اشتراكا متصلا او اربعة
وعشرين اشتراكا متقطعا .

ب - يستحق راتب اعتلال العجز الجزئي
الدائم اذا افضى الى انتهاء خدمة المؤمن عليه .

ج - تثبت حالتا العجز المنصوص عليهما
في هذه المادة بشهادة صادرة من المرجع الطبي
الذي يعينه المجلس .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

اعتقد باننا يجب اعادة صياغة المادة .
يستحق راتب اعتلال العجز الكلي ، ما معنى
هذا ؟ من الذي يستحق ؟

دولة رئيس المجلس

دكتور ربيع .

الدكتور محمد ربيع

يا سيدي المادة واضحة وهي معطوفة
على المعامل .
شكرا .

دولة رئيس المجلس

المادة للتصويت من يوافق عليها ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

المادة - ٤٨ -

المادة ٤٨ - يحسب كل من راتب تقاعد
الوفاة ورواتب اعتلال العجز الكلي او الجزئي
الطبيعيين بنسبة (٥٠٪) من متوسط اجرة
الشهر الذي سدد على اساسه الاشتراك خلال

السنة الاخيرة ويشترط في ذلك ان يزداد راتب
اعتلال العجز الكلي بنسبة (٢٥٪) منه اذا كان
المؤمن عليه مضطرا بسبب اصابته للاعتياد على
من يعيله على مباشرة حياته اليومية بشهادة
الطبي المعين من المجلس .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة كما جاءت ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا ،

المادة التي تليها .

السيد المقر

يتلو المادة - ٤٩ -

المادة ٤٩ - يستحق راتب التقاعد او راتب
الاعتلال عن كامل الشهر الذي تنتهي به الخدمة
ليبلغ السن او ثبوت العجز أو تحدث خلاله
الوفاة .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة كما تلاها
المقرر ؟

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكرا .

المادة التي تليها .

السيد المقر

يتلو المادة - ٥٠ -

المادة ٥٠ - لكل من المؤسسة ومستحق
راتب الاعتلال الطعن في قرار العجز الكلي
او العجز الجزئي الطبيعيين وفقا لاحكام المادة
(٣٧) من هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة ؟

الجميع :

موافقون

هذا من الاصل

السيد المقرر

ينظر المادة - ٥١ -

المادة ٥١ - إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة أو العجز الطبيعي أو لبلوغه الستين من عمره بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة دون اكتمال مدة الاشتراك اللازمة للحصول على راتب التقاعد فيمنح تعويضاً يقدر بنسبة (١٥٪) من متوسط الأجر السنوي للسنتين الأخيرتين عن كل سنة اشترك فيها في التأمين أو متوسط الأجر الشهري إن تلت مدة اشتراكه عن سنتين مفروية باثني عشر.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التالية .

السيد المقرر

ينظر المادة - ٥٢ -

المادة ٥٢ - تحقيقاً للغايات المتصودة من هذا القانون يقصد بالمستحقين أفراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المنصوص عليهم فيما يلي من تتوفر فيهم الشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون : -

أ - أرملة .

ب - أولاده ومن يعلمهم من أحوالهم وأحوالهم .

ج - الأربال والمطلقات من بناته .

د - والديه .

هـ - زوج المؤمن عليها المتوفاه (الأرملة) .

دولة رئيس المجلس

دكتور مجلس

الدكتور زهير مجلس

سبدي بدل - أرملة - باعتبار أن دفتر العائلة يضع أربع زوجات - ولو أنني موافق لكن أربال لأنه تعزى أرملة ثانية .

دولة رئيس المجلس

مالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

هذه اسم جنس . المفرد يطلق على الجمع .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس موافق على المادة .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

المادة ٥٣ - إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال فتدفع للمستحقين عنه الرواتب والتعويضات المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للجدول رقم (٤) الملحق به وذلك من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وتطبق أحكام هذه المادة على أولاده وعلى من كان يعلمهم من أخته الذكور الذين لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة سنة ميلادية عند الوفاة على أن يستمر دفع الراتب لأي منهم بعد تجاوزه تلك السنة في الحالتين التاليتين :

أ - إذا كان طالباً في مرحلة التعليم وحتى بلوغه سن السادسة والعشرين أو انتهاء دراسته في تلك المرحلة أي الأجلين يحل أولاً على أن يستمر دفع الراتب حتى نهاية السنة الدراسية الأخيرة ولو تجاوز الطالب خلالها السادسة والعشرين من عمره .

ب - إذا كان مصاباً بالعجز الكلي عن الكسب ، فيدفع له الراتب حتى زوال ذلك العجز بشهادة من المرجع الطبي المعين من المجلس .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على المادة .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

ينظر المادة - ٥٤ -

المادة ٥٤ - أ - يدفع الراتب لأرملة المؤمن عليه أو لصاحب راتب التقاعد أو راتب

الاعتلال ولبناته غير المتزوجات أو المطلقات وإن كان يعيلن من أخواته ، وتبذل البنت أو الأخت ما يستحق لها من راتب عند الوفاة دون المساس بحقوق المستحقين الآخرين على أن يخصم من هذا الراتب ما تحصل عليه البنت أو الأخت من دخل آخر .

ب - يقطع الراتب عن الأرملة أو البنت أو الأخت عند زواجها ويعاد إليها عند طلاقها ، فإذا تزوجت مرة أخرى قطع الراتب عنها بصورة نهائية .

دولة رئيس المجلس

هل توافقون على المادة ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليها .

السيد المقرر

ينظر المادة - ٥٥ -

المادة ٥٥ - يشترط دفع الراتب لوالدي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المتوفى أن لا تكون والدته متزوجة من غير والده أو تزوجت غيره بعد وفاته وإن لا يكون لها أو لأي منها دخل خاص آخر يعادل الراتب فإذا كان ذلك الدخل أقل من الراتب فيدفع من الراتب بمقدار الفرق .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد الوزي

تعريف

١ - أمد ويوب هذا الممد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد وليد النجداوي ومنظم الضبط السيدان نذير عطيات ونصري الشمايلة .

٣ - قام بالانراف على طباعة هذا الممد وتدقيقه في الطبعة : السيدان توفيق المجلوني وأكرم الخريسات

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ؟

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

هل تحبون استراحة لمدة عشر دقائق ؟

السيد المقرر

تكمل هذا الباب فقط ؟

أمين بك .

السيد أمين شقير

الذي لاحظ أن هذه المواد لم يجر أي تعليق عليها .

دولة رئيس المجلس

أنا أفكر بسبب القناعة .

أين وصلنا علي بك .

السيد المقرر

إلى المادة - ٥٦ -

٩ (تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

اذن أرفع الجلسة على أن تعقد الاثنين القادم .

(وانتهت الجلسة)

هكذا من المرحول